صوت النساء

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

توزع مجاناً

٢٤ أيار - ٢٠١٢ العدد ٣٤٢ | صحيفة شهرية تعنى بقضايا المرأة والمجتمع | 24 May 2012 NO 342

للمرأة الفلسطينية الحق في الترشح في جميع الانتخابات العامة في فلسطين، أياً كان المنصب القانوني الناشئ عنها، وبشروط قانونية مساوية للشروط السارية على الرجل دونما تمييز

المادة الثانية في بند الحقوق السياسية
وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية

طاقم شؤون المرأة

سنحمل مفاتيح عودتنا... ولو بعد مائة عام

صوتنا

خلاصنا في وحدتنا

٤٦ عاماً مرت على نكبتنا الفلسطينية، وبعد هذه السنوات الطويلة من التهجير القسري والظلم الذي عاناه شعبنا بسبب الإحتلال الاسرائيلي لأرضنا وبحرنا وهوائنا، إلا أن شعبنا ما زال يحمل حلمه بالعودة.

وما زالت مفاتيح عودته حاضرة برمزيتها، لتؤكد أن شعبنا الذي عانى ويلات الاحتلال متعطش للحرية والعيش بكرامة على أرضه، هذه الكرامة التي جسدتها بطولات أسرانا وأسيراتنا في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

هؤلاء الأبطال الذين خاضوا إضراباً مفتوحاً عن الطعام، ليؤكدوا للعالم بأن حياتهم ليست أغلى من كرامتهم وكرامة شعبهم، وجددوا بانتصارهم على إرادة السجان أمل شعبنا بالخلاص من الاحتلال ولو بعد حين.

هذا الخلاص الذي لا يأتي إلا بوحدتنا الفلسطينية في شقي الوطن، عبر تغليب قضيتنا الفلسطينية على أجنداتنا الحزبية الضيقة. فاحتفالاتنا بالمصالحة الوطنية، التي نأمل أن تتجسد على أرض الواقع ما زالت مؤجلة، حتى يشعر المواطن الفلسطيني بأن مصلحته تغلب على مصلحة الإنقسام، حتى تستطيع العائلة الفلسطينية المشردة بين الضفة وغزة العيش سوياً دون خوف من تهديد الإنقسام، عندما تشعر الأم الفلسطينية بأن الحب عاد إلى قلوب أبنائها المتخاصمين بسبب إنتمائهم إلى أحزاب مختلفة. هنا فقط يمكننا أن نحتفل بالمصالحة، وأن نقر بحقيقة وجودها، وأن نعلي صوتنا بقوة لتجسيد دورنا في بناء الدولة، في إيجاد حيز واسع للمرأة الفلسطينية في فضاء المشاركة السياسية، لتكون المرأة الفلسطينية التي خاضت النضال جنباً إلى جنب مع الرجل، يقدر جهدها وعطاءها عبر إنصافها بالفعل وليس بالقول.

إنصافها بضمان حقوقها في المشاركة المدنية والسياسية وفي كافة نواحي الحياة، فبدون ضمان هذه المشاركة، لا يمكننا الحديث عن مصالحة وطنية ومجتمعية على أرض الواقع.

عدسة: عرين ريناوي

تقرؤون في هذا العدد

النساء في المجالس المحلية وتجاوز الدور النمطي والمألوف — صفحـ2ـة
المرأة الفلسطينية بين المد والجزر في العمل السياسي — صفحـ7ـة
المفتاح والأقفال — صفحـ11ـة

إضاءات

«الكبار يموتون والصغار ينسون»

الأجيال المتعاقبة ردت بتمسكها بمفاتيح العودة

غزة - فايز أبوعون

هل بعد ٦٤ عاماً من الهجرة القسرية والتشرد، تحققت مقولة بن غوريون: «الكبار يموتون والصغار ينسون»؟ وهل باتت إسرائيل هذه الأيام أقرب إلى تحقيق أهدافها وأحلام أسلافها، أم أن تمسك الأجيال الفلسطينية المتعاقبة بحق العودة ومفاتيح الديار، وبثقافة ورّثها الآباء للأبناء أبعد بكثير من تحقيق أي حلم لها في أرضنا؟ وهل لمفتاح الدار، وأوراق الطابو «الكوشان» مكاناً في ذاكرة الصغار، كما لهما مكاناً في صندوق الحاجة أم طلال نصر اللّه من قرية «برير»، وأم فتحي بدر من قرية «كرّتية»؟.

«الكبار يموتون والصغار ينسون»، شعار أطلقه دافيد بن غوريون، رئيس وزراء إسرائيل عام ١٩٤٨، وطالما ردده وعوّل عليه كبار الساسة الإسرائيليين، بل رسموا له الخطط، وبذلوا من خلاله الجهود الكبيرة لإقامة الكيان الصهيوني بالقضاء على أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين إما بقتلهم أو ترهيبهم، وبالتالي تهجيرهم عن أرضهم، والزمن كفيل بمحو ما جرى «على حد زعمهم».

قادة إسرائيل الأوائل تصوروا أنهم هكذا سينجحون في تطبيق هذا الشعار الذي رفعوه، لشطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا قسراً عن ديارهم وأراضيهم، واعتقدوا أيضاً أنه سيتم لهم ما خططوا له وأرادوه، ويستطيعون من خلاله الحصول على ما اغتصبوه بطريقة غير مشروعة!!!

ليس لبن غوريون ومقولته مكاناً في الذاكرة

الطالبة آمنة كلجة (١٧ عاماً) من مدينة يافا المحتلة عام ٤٨ ردت عليه بالقول: «نحن الأجيال الذين نشأنا في ظل النكبة، وعشنا وما زلنا نعيش تبعاتها، أكثر تشبثاً وتعلقاً بالأرض من الأجيال التي سبقتنا، والتي عايشت النكبة وذاقت الويلات، فواقع الحال يؤكد أن بن غوريون ومقولته ومقولات كافة الساسة الإسرائيليين ليس لها مكاناً في ذاكرتنا».

وأضافت كلجة لـ «صوت النساء»: «منذ كبرت وأصبحت أعي ما يدور حولي، وأنا أسمع عن مدينتي يافا، كما أسمع عن كل المدن والقرى الفلسطينية التي هُجر أهلها عنها بقوة السلاح وبالقتل والتشريد والتدمير، وبالتالي مهما مات الكبار وغابوا عنا بأجسادهم، فوصاياهم وقصص صمودهم البطولية ستبقى حاضرة في أذهاننا، التي أصبحت تزخر بالكثير من المعلومات عن ترابها وأشجارها ومساحتها ومعالمها التاريخية».

وقالت: «كل ما سمعناه وحفظناه عن ظهر قلب يمثل لنا زخماً ثقافياً وتراثياً ووطنياً سننقله لأبنائنا وأحفادنا، كما نقله لنا آباؤنا وأجدادنا، فنحن والأجيال القادمة سنحافظ عليه كما حافظ عليه من قبلنا، حتى نرجع يوماً إلى يافا والرملة واللد وحيفا وأسدود ويبنا، وجميع المدن والقرى والبلدات التي هُجر أجدادنا عنها قسراً».

وتابعت كلجة: «إنه وبسؤال جدتها عن يافا، التي يقطن فيها الكثير من اليهود المتطرفين، وما زال اسمها كما هو لم يتغير، وعن مفتاح البيت، قالت لي «إنهم لم يأخذوا أي شيء بل تركوه جميعاً على حاله، على أمل العودة إليه قريباً، ولكن طال بهم الزمن ٦٤ عاماً، ومازالوا إلى أن استقر بهم الحال في حي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة».

التمسك بحق العودة

ولم يختلف رأي الطالبة إسراء نصر اللّه (١٥ عاماً) من قرية «برير» المهجرة، عن رأي زميلتها كلجة بالقول: «إن ما حدثتني عنه جدتي عن جمال قريتنا وطيبة أهلها، جعلني أكثر شوقاً وتمسكاً بكل حبة تراب فيها، وبكل شجرة برتقال تنبت في أرضها، وبكل نسمة هواء تهب عليها، فلا الاحتلال وعدوانه، ولا العالم الظالم الذي يكيل بمكيالين وجبروته، يستطيعون مسح ذاكرتنا وما بها من معلومات عن أرضنا وأرض آبائنا وأجدادنا».

وأضافت نصر اللّه: «إن إحياء ذكرى النكبة كل عام، وما نسمعه عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وعن عدم التنازل عن أي من الثوابت الفلسطينية، جعل ذاكرتنا حية وجعلنا أكثر تمسكاً بحقنا في العودة إلى قُرانا ومدننا، وما قاله بن غوريون وغيره من قادة إسرائيل التي بنى الاحتلال آماله عليها، بأن آباءنا وأجدادنا سيموتون، وأننا سننسى، هي مجرد خزعبلات وأوهام ليس لها أساس من الصحة، مشيرة إلى أنه ورغم التغييرات التي مرت بها القضية الفلسطينية خاصة في ظل تصاعد وتيرة الخلاف الداخلي، وما تعرضت له قضية اللاجئين من محاولات متواصلة لتصفيتها وإلغائها، إلا أن كل جيل يزداد تمسكاً بحق العودة عن سابقه «لأن الحقوق لا تسقط بالتقادم».

سأرجع إلى قريتي

الطالبة مها أبو مطر (١٣ عاماً) من قرية يبنا قضاء الرملة قالت لـ «صوت النساء»: «كم أتمنى العودة إلى بلدتي الأصلية «يبنا» والسير في شوارعها، وبين حقولها ومزارعها، التقط عن أشجارها حبات البرتقال والليمون والخوخ/ التي كانت وما زالت تشتهر بها، وألاعب الفراشات، وأقطف من ربيعها الخلاب زهور الحنون، وأوراق النعناع والريحان».

وتابعت أبو مطر: «إنني لا أعرف عن قريتي الكثير، ولا يهمني أن أعرف ما مضى، ولكن يهمني أن أعرف أنني سأرجع إليها، ليس متى أو كيف، ولكن سنرجع إليها بإذن اللّه تعالى، ولن ننساها وستبقى في ذاكرتي إلى أن نتخلص ممن اغتصبها وشردنا عنها».

وأكدت أنها لن تقبل هي أو أي من أولادها أو أحفادها في المستقبل بديلاً عنها، قائلة: «كل كنوز الدنيا لن تعوضني عنّ حبة تراب من أرضها، أو نسمة عليلة من هوائها، أو حبة زيتون من أشجارها، فلن نقبل بأن نكون مهجرين عن بلادنا التي لا تبعد عنا سوى بضعة كيلومترات فقط». وأشارت أبو مطر إلى أن حفاظ جدها محمود على المفتاح وتوريثه لابنه نعيم، جاء من إيمانه بأن يوم العودة قادم لا محالة، إن كان هذا في زمانه أو في زمن أحفاده، فنحن سنعلم أبناءنا كما علمنا آباؤنا بأن هذا الوطن لنا، وأن الاحتلال لن يستطيع أن يأخذه منا. فإذا كان الصغار يصرون على العودة إلى الديار دون أن يروها، فماذا يقول الكبار في هذا المقام؟

أرضعت أولادي حليباً مجبولاً بحب الوطن

الحاجة أم فتحي بدر (٧٨ عاماً)، التي هُجرت وزوجها عن قريتهم كرتيا، وكان عمرها آنذاك ١٤ عاماً، تقول: «كيف لي أن أنسى مأساة التشرد والهجرة، وكيف لي أن لا أحكي لجميع أبنائي وأحفادي عن كل شبر من أرضنا وديارنا، التي تركناها غصباً عنا، لأن ما أحمله في صدري هو ليس ملكي لوحدي، بل أمانة في عنقي سأُحاسب عليها يوم القيامة، إن لم أتحدث عنها، وادعوا أبنائي وأحفادي بالتمسك بحقهم وحقنا، الذي لم نقدر نحن على إرجاعه».

وأضافت أم فتحي: «إن ما أتحدث به دائماً وأبداً لأبنائي وأحفادي عن قريتنا وما بها من خيرات، وأراضي واسعة، وبيوت، ومساجد، وآبار للمياه، وما دفناه في أرضها من ذهب وفضة ونحاس، وتحديد مكان هذه الحفر بالضبط، يؤكد زيف ما يدعيه الإسرائيليون أننا سنموت، وأن أولادنا سينسون، لأننا قبل أن نموت نرضعهم حليباً مجبولاً بحب الوطن والأرض وعدم التفريط بأي شبر منها».

ومثل الحاجة «أم فتحي»، تبدو الحاجة أم طلال نصر اللّه التي كان عمرها وقت التهجير من بلدته «برير» (١٤ عاماً)، ولا تزال تتذكر الأحداث كأنها بالأمس، وتتذكر أسماء عائلات جيرانها الذين هُجروا معهم، والذين قضوا على أيدي العصابات الصهيونية وقوات الجيش الإسرائيلي، التي دخلت القرية والقرى المجاورة وقتلت وشردت وهدمت المنازل فوق رؤوس ساكنيها.

وقالت أم طلال لـ«صوت النساء»: «رغم أن عمري كان ١٤ سنة فقط، إلا أنني كنت واعية وكنت في ذلك الوقت أقوم بمعظم أعمال البيت، وبالفلاحة وحلب الغنم وجمع الحطب وجني المحاصيل الزراعية، وأيضاً أعمال التطريز بخيوط الحرير، فسنوات العمر الطوال لم تنسيني ما أصابني وأصاب قريتي وأبناء شعبي من آلام الغربة والتشرد».

وأكدت أنها ما زالت تحفظ من الأمثال الشعبية الكثير، ومن المواويل التي كانت ترددها النسوة على الغدير وأثناء حصاد القمح الأكثر، كما أنها ستبقى تردد حق العودة على مسامع أبنائها وأحفادها مهما طال الزمن أم قصر.

ويُذكر أنه في الخامس عشر من آيار عام ١٩٤٨، أي قبل أربعة وستون عاماً، استطاعت الحركة الصهيونية بدعم من بريطانيا، من السيطرة بقوة السلاح على القسم الأكبر من فلسطين، وإعلان ما يسمى بدولة إسرائيل، حيث تعرضت أكثر من ٥٣١ مدينة وقرية فلسطينية للتطهير العرقي، فسرقت أملاكها ومزارعها، وغدت جزءاً من دولة الكيان الغاصب. وقامت دولة الكيان الإسرائيلي على أنقاض الشعب الفلسطيني، حيث سيطرت على نحو ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية، فيما ضمت الضفة الغربية لاحقاً إلى المملكة الأردنية الهاشمية، ووقع قطاع غزة تحت السيطرة المصرية.

ماذا يريد الاحتلال من المرأة الفلسطينية ؟!

محمود الفطافطة

إن مقولة «النساء أكثر الفئات تضرراً زمن الحروب والصراعات»، تعتبر الاصدق تجسيداً والتصاقاً بالمرأة الفلسطينية، التي عانت ولا تزال، من الاحتلال الإسرائيلي بصورٍ متعددة، لا تبدأ بحلقات الترهيب والإضطهاد، ولا تنتهي بمسلسل الإعتقال والقتل.

هذه المرأة التي ضحت لأعلى معارج الإنتماء، وصبرت إلى حد أسطورة الإبتلاء، لم تستكن لتطلب، أو تتراجع لتبرر، بل حملت على كاهلها اسوة بالرجل، مسؤولية العائلة والنضال والتنمية، ففي بيتها ربت ورعت، وفي كفاحها ضد الاحتلال عانت وضحت، وفي مجتمعها بادرت وأنجزت.

وبما أن المسؤولية في زمن الصراع، عادة ما تُلقى في حجر المرأة، بسبب اعتقال معيل أو رحيل زوج، فإن المرأة الفلسطينية أصبحت هدفاً سهلاً لممارسات الاحتلال، فعندما يُصبح الزوج أو الابن أو الاخ مطارداً، تتحول هي لورقة مساومة من خلال اعتقالها كضغط على هذا المطارد أو ذاك، لتسليم نفسه لقوات الاحتلال.

ولو قمنا برحلةٍ سريعة للإجابة على سؤال المقال لسجلنا النقاط الآتية:

أن تموت وهي طفلة قبل أن تتزوج وتنجب أطفالاً.

أن تصبح عقيماً، فلا تنجب أو مريضة فلا تعمر.

أن تكون جاهلة، فلا تدرك خطر الاحتلال أو سبل مواجهته.

أن تصاب بفقرٍ مدقع، فلا تفكر إلا بمعدتها.

أن تكون غنيةً إلى حد الترف، حتى لا تفكر إلا بقلائد الذهب وهوس الموضة.

أن تكون مبذرة، فلا تستطيع مواجهة نوائب القدر أو التبرع لمناهضة الاحتلال.

أن تكون "شماعة" لأمثال العجز مثل "امش الحيط الحيط وقول يا رب الستيرة" و "اللهم نفسي والطوفان من بعدي" و "فخار يكسر بعضه" ، و"اليد ما بتناطح المخرز" وسواها من أمثال الخنوع والاستسلام.

أن تكون معزولة في بيتها، فلا تدري ما يحيط بها أو بواقعها.

أن لا تتعلم خارج وطنها، حتى لا تعرف لغات أخرى تدافع من خلالها عن قضيتها.

لا يراد لها أن تكون طبيبة، حتى لا تحول عاطفتها وحنانها إلى تيار من الغضب على ممارساته.

لا يريد لها أن تكون صحافية، حتى لا تفضح جرائمه وسياساته الرهيبة.

لا يريد لها أن تكون إنسانة، بل مجرد مجردة من وعيٍ وإحساس ومُثل.

هذا غيضٌ من فيض، ما يتمناه ويمارسه المحتل الاسرائيلي للمرأة الفلسطينية. ولكن مجمل القول: هل نجح هذا المحتل في تحقيق ذلك. الجواب: كلا بالمطلق؛ ذلك لأن المرأة التي انجبت الشهيد والجريح والمعتقل والطبيب والمعلم والمزارع وغيرهما، ستبقى عنواناً للأمل والعطاء والفخر. كيف لهذا الاحتلال أن يجسد ما يتمناه، ويفعله ضد المرأة الفلسطينية، وهي التي ارتقت شهيدة أو جريحة أو أسيرة. إنه الصراع بين من ينجب الثوار وبين من ينجب التدمير والاستعمار.

النساء في المجالس المحلية وتجاوز الدور النمطي والمألوف

طوباس: شهناز حميد

لم تكن وفيقة علان تعلم من قبل عن طبيعة المجلس القروي وعمله، والآليات التي يتم بموجبها اختيار أعضاءه أو تعيينهم، غير أنها الآن باتت على دراية بكل صغيرة وكبيرة تتعلق بهذا العالم الغريب كما قالت.

وكثيراً ما تشارك وفيقة وزميلتها كفاية ارشيد في جلسات مجلس قروي المالح والمضارب البدوية في الأغوار الشمالية في محافظة طوباس، والذي دأب على عقد جلساته الدورية في أي "خربوش" يفتح أبوابه للمجتمعين، وفي أحيان كثيرة في العراء، لعدم وجود مقر لهذا المجلس، الذي أسس قبل عامين.

الصدفة

حين وقع الاختيار على هذه الشابة لتكون وزميلتها عضوتين في هذا "العالم الغريب"، لم يكن وفق تخطيط مسبق أو تنسيق، بل كانت الصدفة وحدها وراء وجودهن في هذه التشكيلة، التي تتكون من مزارعين ورعاة وبدو رحل.

وإن كانت وفيقة في البدايات تشارك في الجلسات على استحياء وخجل، إلا إنها الآن تصر على حضور الجلسات، لأن للنساء وهمومهن الكثير من حصة الحديث عن المشاريع والبرامج التي يتم تدارسها خلال الجلسات.

تقول أنها الآن باتت سعيدة بهذا الموقع الذي شغلته، مبينه أنه إن لم تكن هي، فكان الاختيار سيقع على أي امرأة أو شابة أخرى في المواقع المختلفة "لأنهم بحاجة لامرأتين في هذه التشكيلة.

ورغم الالتزامات العملية الزراعية والعائلية الكثيرة، إلا أن وفيقة تمكنت من التنسيق ما بين عملها الزراعي غير المحدود ومتطلباتها الأسرية، وبين متطلبات موقعها الجديد، الذي باتت تنخرط فيه شيئاً فشيئاً.

عن طبيعة المواضيع التي توكل إليها قالت وفيقة : "إنها غالباً ما تكون مواضيع نسويه تتعلق بتنمية مهارات النساء في مجالات عدة، تتعلق بطبيعة العمل الزراعي والرعوي المنخرطات فيه أصلاً، وذلك عبر التنسيق والتشبيك مع المؤسسات ذات العلاقة".

وتقول ليلى سعيد عضو الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ورئيس فرع الاتحاد في طوباس، بأنه وفي الوقت الذي استطاعت بعض النساء الموجودات في تشكيلة المجالس المحلية النجاح، وتجاوز أمر الاعتقاد السائد بكونهن "أرقاماً" ليس أكثر، فإن هناك حالات أخرى أيضاً لم تتمكن من تجاوز هذا الاعتقاد، وهو الأمر الذي "للأسف يطغى على أولئك اللواتي نجحن وأثبتن قدرتهن على العمل والعطاء. وتعزو سعيد سبب إخفاق بعض النسوة، للآلية التي انتخبن فيها أحياناً، والتي تمثلت بنظام الكوتا، وللعائلية أحياناً أخرى. تقول: "قد تختار العائلة "س" من النساء وتفضلها على "ص"، لأن ذوي س يلاقون قبولاً عائلياً أكثر من ذوي الأخرى، وبغض النظر عن الكفاءة والإمكانية والقدرة التي قد تميز واحدة عن الأخرى".

حالات سلبية

تقر سعيد بوجود حالات سلبية من النساء في تشكيلات المجالس المحلية والبلدية، اللواتي كثيراً ما كن ينتدبن أزواجهن لحضور جلسات المجالس المحلية والبلدية الموجودات ضمن تشكيلاتها.

وتقول سعيد: "نعم هناك من كانت تنتدب زوجها لحضور الجلسة، لأن الزوج لا يسمح لها بذلك ليلاً".

تضيف سعيد: "للأسف أحياناً تصل نساء إلى هذه المراكز لا يكون لديهن أدنى حد من الثقافة والوعي"، عازية ذلك إلى المجتمع والعائلة والنظام الانتخابي الخاص بالمجالس المحلية.

وترى بأنه لو يتم استغلال فرصة الكوتا في إيصال النساء القادرات فعلاً على العطاء والمشاركة الفعلية في صنع القرار، لكان الوضع مغايراً تماماً لما هو عليه.

لا تنكر رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، بان الكوتا ساعدت البعض على الوصول إلى المجالس البلدية، وهو الأمر الذي أعطى بعضهن فرصة لتعطي وتنجح وتبدع في مركزها.

وتدلل سعيد بعدة حالات في مجالس محلية وبلدية في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، تمكنّ من تجاوز أمر وجودهن كرقم، وبتن يشاركن في صياغة القرارات المتعلقة بالمجلس المحلي.

تقول: "على العكس من ذلك، لدينا حالات بات يشار إليها بالبنان، لأنها تمكنت من النجاح وتجاوز المألوف والنمطي لصورة النساء في هذه المواقع".

يرى طارق عمير مدير عام في الحكم المحلي، بأنه وفي الوقت الذي يوجد فيه بعض السلبيات لوجود النساء في المجالس المحلية والقروية، فإن هناك حالات أيضاً من النساء من نجحن وأثبتن فعلاً بأنهن أحد المكونات الرئيسية لهذا المجلس أو ذاك، بغض النظر عن الجنس.

وفيما يتعلق بالحديث عن بعض الحالات اللواتي كن ينتدبن أزواجهن لحضور الجلسات، قال عمير: "كان هناك بعض الحالات المحدودة لهكذا وضع، وذلك في بداية الانتخابات، لأن بعض "الأطراف" لم تكن معتادة على مشاركة النساء وخروجهن للحياة العامة". مؤكداً على أن الحديث هذا انطبق على حالتين أو ثلاث حالات فقط، وفي البدايات التي أعقبت الانتخابات المحلية في العام ٢٠٠٥، أما الآن فلا يوجد هكذا حالات بالمطلق كما قال.

يقول عمير: "لا يوجد حكم مطلق لجعل النساء في المجالس المحلية والقروية مجرد أرقاماً أو ديكوراً". مشيراً إلى أن هناك العديد من الحالات اللواتي كن نداً للرجل في العمل والعطاء والمشاركة في صنع القرار.

ويؤكد عمير على أن الحق يؤخذ ولا يعطى، مبيناً بأنه وبمجرد وصول المرأة لهكذا مركز، عليها أن تثبت لنفسها وللجميع بأنها صاحبة حق في هذا الموقع لتتصرف بموجب هذا الحق.

بالعودة إلى القانون الانتخابي الخاص بالمجالس المحلية والقروية، الذي يؤكد على وجود النساء في تشكيلات المجالس المحلية والبلدية، يرى عمير بأنه ورغم أن الكوتا عموماً لصالح النساء، إلا أن طبيعة المجتمع ونمط الحياة أحياناً، قد تتحكم في طبيعة الدور الملقى على عاتق المرأة في هذه المجالس. ويقر عمير بوجود تجارب عديدة ناجحة لنساء في المجالس المحلية والبلدية، ممن استطعن تجاوز كونهن "أرقاماً" أو ديكورات.

المرأة الفلسطينية في الأهداف الانمائية للألفية

مركز صبايا كفر الديك

النشاط عنوانه والدعم احتياجه

ناردين أبو نبعة

تحمل في يدها كومة من الأوراق، وتبحث في ثناياها عن الأنشطة التي نفذها المركز في القرية، وعن الشهادة التي تفخر بها عضوات المركز، كونه من أكثر المراكز عملاً لخدمة نساء القرية. رئيسة الجمعية هالة الديك تقول: «أنشىء المركز عام ٢٠٠٦، كأول مركز نسوي في القرية، من خلال برنامج اليونيفم «صبايا»، بالاتفاق مع UNDP "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، وتم اختيار كفر الديك من بين ثمانية عشر قرية وبلدة فلسطينية تشترك معنا في المشروع".

تضيف الديك: "رسالة المركز تهدف لتمكين المرأة الريفية من خلال عمل مشاريع صغيرة مدّرة الدخل، وتطورها فكرياً وثقافياً واجتماعياً، من خلال مشاركتها في دور ات تساعدها في خلق مستوى ملائماً يساعدها في النهوض والتطور، والعمل على تفعيل دور الشباب والأطفال، من خلال برامج وأنشطة ثقافية وعملية وترفيهية، وإعادة تنشيط الأعمال التراثية، وخلق روح المشاركة الفعالة لكافة أفراد الأسرة.

"المرأة في قريتي فقيرة من ناحية التمكين، وتفقد الثقة بالمركز عند انقطاع الدورات والمشاريع، وعدم تنفيذ وعود الجهات الممولة والمنفذة للمشاريع". رئيسة الجمعية تشكو من ضعف التأييد المحلي للمركز، وعدم إيمانهم وثقتهم بما يقدمه لكافة فئات القرية، مع العلم أنه استفاد من أنشطته ومشاريعه ما يقارب ١٨ ألف مستفيد.

تحدثت الديك عن أهم المشاريع التي نفذها المركز العام السابق، وهو مشروع التصنيع الغذائي ضمن برنامج تشغيل مع الفرنسيين، وكان الهدف منه نقل ثقافة غذائية، من خلال انتقال المنتجات الغذائية من بلد لآخر، كما يحدث معنا الفلسطينيين، نستقبل الكثير من أصناف الطعام التي لم تكن معروفة لدينا من قبل.

تتابع: "استفاد من المشروع عشرين سيدة تم تقسيمهن إلى قسمين، الجزء الأول تعمل في تصنيع الغذاء والثاني في زراعة الأشتال الزراعية في المدارس، واستمر لمدة شهر وبراتب ١٨٠٠ شيقل لكل سيدة، وتم تسويق الإنتاج عن طريق بعث وجبات إفطار للروضات وتوزيع الفطائر على الأسر الفقيرة، وتم عمل معجنات وحلويات لمخيم صيفي في قلقيلية".

تضيف الديك: "أحياناً للفت انتباه أهالي القرية حول أنشطة المركز، كنا نوزع الزلابية والمعجنات على المصلين بعد خروجهم من المسجد".

ومن المشاريع الحيوية التي حصل عليها المركز، الذي يعمل جاهداً على إنجاحه رغم المشاكل التي واجهته عند استلامه، وهو مشروع الأغنام من المنظمة العربية للأغذية، ولكن المركز سار على خطى ثابتة لإنجاحه لأهميته لعدد كبير من الأسر، الذي سيساهم كثيراً في رفع مستواهم المعيشي.

تحدثت رئيسة الجمعية عن قصة نجاح إنسانية يفخر بها المركز، وهي إجراء عملية جراحية لفتاة وقع عليها ماء مغلي، مما أدى لإلتصاق الرحم بالجلد، وأجريت العملية بالتنسيق مع جمعية انقاذ أطفال فلسطين، والأمر الذي نفخر به تحقيق وصية والدتها، التي أوصت زوجها قبل وفاتها متأثرة بمرض السرطان، بإجراء عملية طفلتها مهما كلف الأمر.

تبحث الديك حالياً عن تمويل مشروع إنتاجي محل لبيع الأدوات المنزلية، ليكون أكثر تأثيراً على المستهلك، من خلال التنوع وإمكانية الشراء من مصدر والبيع بأقل الأسعار لتحقيق المنافسة، ولنتمكن من تشغيل عدد من النسا، إضافة لطرح أسهم لعضوات الهيئة التأسيسية في ظل ظروف جيدة للمحل.

نفذ المركز العديد من الدورات الفنية والعلمية التي استفاد منها طلبة المدارس وخريجي الجامعات، وباعتماد شهادات مصدقة من دورات كمبيوتر ولغات انجليزية وعبرية وإسبانية، ودورات في مجال المهارة القيادية والإدارية والمالية، أما بالنسبة للأنشطة فتتمثل في رحلات ترفيهية ومخيمات صيفية وأيام طبية وورش عمل سياسية واجتماعية، إضافة لعرض أيام ترفيهية للأطفال والنساء، من مسرحيات وألعاب خفة وفرق سيرك.

لمزيد من المعلومات الخاصة ببرنامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) يمكنكم الاطلاع على الرابط التالي:
mdg-f.mowa.pna.ps

المنطقة المهملة في مأسسة النوع الإجتماعي للمنظمات العاملة على قضايا الفقر

فداء البرغوثي

ظهرت المنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة والتنمية على المسرح العالمي في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. وقد سجلت هذه المنظمات أرقاما قياسية في أعدادها، إلى حد يفوق التصور، لكنها لا تقوم بأداء مهامها بشكل فعال مثلما كان متوقعاً، تحديداً تلك التي توجه برامجها للفقراء. وقد أشار عدد من الخبراء في مجال التنمية، إلى جملة من العوامل التي تحد من قدرة هذه المنظمات على القيام بمهامها، من حيث الوصول إلى الفقراء للتخفيف من حدة فقرهم كانت أبرزها: خلل في تطوير أنظمة للإشراف على أداء ومصداقية ذات المنظمات؛ ضعف المشاركة من قبل الفئات المستهدفة في تصميم وتنفيذ وتقييم المشاريع الموجهة إليهم؛ بالإضافة إلى وجود مشكلة أساسية بافتراض أنها تمثل الاهتمام الحقيقي لمصالح وحاجات الفئات المستهدفة.

وبالرغم من أهمية هذه العوامل، إلا أنني أعتقد بأن ثمة عنصر يترنح ما بين هذه العوامل التي أدت فعلاً إلى التقليل من فعالية أداء المنظمات غير الحكومية، للوصول إلى الناس الأكثر فقراً، تحديداً النساء. ويتمثل هذا العنصر بفئة العاملين والعاملات في الميدان، أولئك الذين يشكلون مورداً هاماً في تمكين النساء الفقيرات. وتنبع أهمية هذه الفئة، كونها تنحدر من سياقات اجتماعية تسيطر عليها ثقافة ذكورية، تعمل بدورها على صياغة طريقة استجابتهم للبنى الإدارية ومبادرات السياسات، تحديداً عندما تصطدم بالاتجاهات والمعتقدات الشخصية للعاملين/ات في هذه المنظمات.

فوعي عاملي وعاملات التنمية في الميدان، على مستوى تنفيذ البرامج والمشاريع التابعة للمنظمات غير الحكومية، بماهية مشاكل الفقراء وأسباب فقرهم من منظور النوع الاجتماعي، أمر جدير بالاهتمام، على اعتبار أن هذا الوعي هو الذي يترجم سياسات وإمكانات ورؤى المنظمات غير الحكومية التي تعنى بمكافحة الفقر على أرض الواقع. وتالياً يمكن اعتماد هذا العنصر كأداة لتقييم عمل المنظمات غير الحكومية التنموية التي تحاول صياغة سياسات وتنفيذ برامج جديدة حول تطوير وتمكين النساء والتخفيف من حدة فقرهن.

من هنا تأتي أهمية التركيز على بناء القدرات المؤسسية والكادر الوظيفي، تحديداً العاملين والعاملات في الميدان وزيادة وعيهم/ ن بالنوع الاجتماعي، من قبل القائمين على صياغة السياسات التنموية، إذا كانت لديهم فعلاً نوايا حقيقية، باتخاذ إجراءات تعمل بدورها على التخفيف من حدة الفقر أو محاربة أسبابه من منظور النوع الاجتماعي. والسبب يعود إلى أن عاملي/ ات الميدان، ينحدرون أصلاً من سياقات اجتماعية ثقافية، تدعم بدورها السلطة الأبوية، وتضع الرجل في مرتبة أعلى من المرأة، باعتباره صاحب القرار والمتحكم بالمصادر المالية والبشرية. وبالتالي، فإن هذه العقلية الذكورية، تحدد الكيفية التي يمكن أن تتشكل من خلالها ممارسات العاملين/ات في الميدان ومدى مقاومتهم للتغيرات التي تحمل في ثناياها من وجهة نظرهم تحدياً للامتيازات الذكورية، التي عززتها الثقافة السائدة في مجتمعاتهم.

وتعتبر وجهات النظر والسلوك للموظفين، أموراً ذات شأن في تحديد فعالية أي نوع من أنواع السياسات، غير أن سياسات التنمية والنوع الاجتماعي، تثير قضايا خاصة عند العاملين/ ات، والجهود التي تبذل لاستيعاب النساء ضمن التيار العام في النشاطات التنموية، التي كانت قبلاً مقصورة على الذكور، تستحضر معها رسالة بالحاجة إلى التغيير في علاقات النوع الاجتماعي. وهي تشتمل على العاملين/ ات في الميدان، في الأنشطة الهادفة إلى تغيير سلوك أعداد كبيرة من أبناء الريف، وليس فقط النساء المنتفعات بالمشاريع، بل أيضاً أفراد عائلاتهن والأشخاص الذين يحتلون مواقع السلطة في المستوى المحلي. وقد يؤدي هذا إلى إثارة قدر كبير من العداء ضمن مؤسسات التنمية أيضاً. إن منظمات التنمية تنغرس في السياق الاجتماعي الأوسع، ومن ثم فإنها يمكن أن تعكس أنماط التفاوت القائمة في بناها. إن وسطاء التنمية أنفسهم يتجذرون في السياق الاجتماعي، التفاوت في علاقات الطبقات والنوع الاجتماعي، وسيعمل ذلك على صياغة طريقة استجابتهم للبنى الإدارية ومبادرات السياسات. إن الحوافز لا تؤدي تلقائياً إلى المزيد من الإدراك لحاجات النساء، إذا اصطدمت هذه الإجراءات بالاتجاهات والمعتقدات الشخصية للعاملين والعاملات في المنظمة.

إن وجود سياسة للنوع الاجتماعي، هو في حد ذاته مجرد بداية؛ إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو بوجه عام، موظفون وموظفات أكثر وعياً بالنوع الاجتماعي. لأن هذا الوعي هو الذي سيترجم رؤى وسياسات وإمكانات المنظمة عملياً على أرض الواقع، ويكشف عن كيفية تكامل السياسة مع الممارسات اليومية، ضمن ثقافة المنظمة وأيديولوجتها. وإذا اقتصر التزام الإدارة بالنوع الاجتماعي على الورق فقط، فإن شيئاً لن يتحقق.

لكن الوعي بالنوع الاجتماعي لعاملي وعاملات الميدان وحده، لا يكفي لتقييم أداء المنظمات غير الحكومية، التي تتبنى سياسات تعمل بدورها على تخفيف حدة الفقر من منظور النوع الاجتماعي. بل يجب أن يمتد ذلك إلى البحث في درجة التوافق بين بيانات السياسات، والأداء الفعلي للمنظمة عبر جملة من الاستراتيجيات التنظيمة، التي يجب توظيفها من أجل ضمان تعزيز الوعي بالنوع الاجتماعي، لتقديم مخرجات إيجابية للنساء. تتمثل في المعايير التي يجب أن تستند إليها: عملية التوظيف؛ التدريب وتكثيف التدريب على النوع الاجتماعي؛ وآليات المساءلة والتقييم.

فيما يتعلق بالتوظيف، فالمؤهلات الفنية ليست دائماً المؤهلات الوحيدة اللازمة، بل تضمين الحساسية تجاه النوع الاجتماعي كمعيار للتوظيف أمر مهم في جميع الوظائف، وعلى جميع المستويات: في الوظائف ذات الصلة بالبرنامج، لأن العاملين/ ات من أهل الحساسية تجاه النوع الاجتماعي، سيعملون في سبيل برنامج حساس للنوع الاجتماعي في الخارج، وكذلك في الوظائف الإدارية لأن هؤلاء الموظفين/ ات يعملون في سبيل بناء مؤسسة حساسة للنوع الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى ضرورة استيعاب أكبر عدد من الموظفات، والعمل باتجاه تمثيل أكبر للنساء في مراكز صنع القرار في المنظمة.

وعلى مستوى تدريب العاملين/ ات على الوعي بالنوع الاجتماعي، الذي يعمل بدوره على رفع مستوى الوعي لأبعاد النوع الاجتماعي أو تضميناته لنشاط ما، والتخطيط على أساس ذلك الوعي، فإنه يعتبر بمثابة أداة، استراتيجية، فضاء للتأمل، وموقع للحوار وربما للصراع. التدريب عملية تحويلية، فهو يهدف إلى زيادة المعرفة كطريقة لتغيير السلوك، وتقديم مهارت جديدة للقيام بذلك.

إن تمارين المرة الواحدة لا تنتج سوى مردودات محدودة. وبالتالي ينبغي أن تكون عملية التدريب مكثفة، وفي الوضع المثالي، معززة لذاتها: تحدث تغييراً في ممارسات العمل. ناهيك عن أن تدريب النوع الاجتماعي يدفع الأفراد للتفكير بشكل نقدي في الثقافة العملية في مؤسساتهم. إضافة إلى ذلك، فانه يبرز حاجات أخرى لتطوير الموظفين/ات، مثل المزيد من مهارات التدريب.

أما مسؤولية تنفيذ سياسات النوع الاجتماعي، وتوفير الموارد المتيسرة لتغيير الممارسات، فتقع بدورها على عاتق الإدارة. وينبغي أن تخضع الإدارة للمحاسبة عن تكامل النوع الاجتماعي، من خلال تطوير آليات للمساءلة والتقييم. ومن الجدير الإشارة هنا إلى أن الأداة الرئيسية للمؤسسات لجعل برامجها أكثر حساسية للنوع الاجتماعي، بأن تكون هيئة موظفيها خاضعة للمساءلة عن عمل برنامجها، ومنه ما يتصل بالنوع الاجتماعي، التقارير السنوية التي يتم صياغتها عادة لإظهار الإنجازات والعقبات التي تواجهها المؤسسة. لكن المتتبع لهذه التقارير السنوية يجدها غير موحدة أصلاً، وقلما أجريت أية محاولات لتصحيح هذا الوضع. وكذلك كان الموظفون/ ات يشكون من عدم حصولهم على تغذية راجعة من الإدارة العليا. إن هذه الفجوة لا بد ستؤدي إلى عدم الاستفادة من التقارير السنوية، كآلية لمراقبة وتقييم البرامج وتطويرها.

ويضاف إلى ذلك الارتباك الذي يسببه اختلاف المنهجيات في تقييم المشروع، وكذلك سيادة تحليل المكاسب والتكاليف في الميدان، وهي طريقة ضعيفة الصلة بميدان تطوير النساء. يهتم تحليل المكاسب للتكاليف بقياس مخرجات المشروع، في حين أن تقييم مشاريع تطوير النساء، يجب أن تهتم بتقدير إمكان حدوث عمليات سياسية واجتماعية من أجل التمكين.

أخيرا نقول، من المهم أن تخضع فئة العاملين والعاملات في الميدان لتقييم أداء المنظمات غير الحكومية، التي تدعي أنها تعمل على محاربة الفقر من منظور النوع الاجتماعي، على اعتبار أن هذه المنطقة المهملة قي تقييم أداء ذات المنظمات، ستحدد مصداقية المنظمات غير الحكومية التنموية، ومدى اهتمامها بتطوير وعي كادرها الوظيفي، تحديداً العاملين والعاملات في الميدان بالنوع الاجتماعي، ومدى حرصها على تطوير حس المسؤولية لدى الفريق المنفذ في الميدان.

ذلك الفريق الذي يترجم عملياً أهداف المؤسسات التنموية ورسالتها على أرض الواقع. وإذا ما شعر هؤلاء بنقص في الالتزام الأصيل لدى صانعي السياسات، ولوحظ أن سياسة إعادة التوزيع للنوع الاجتماعي مجرد وعود فارغة هدفها إرضاء المانحين الخارجيين، فإن العاملين/ ات في الميدان، ربما يشعرون بأنهم أكثر حرية في الانغماس في تحيزاتهم الخاصة، ويهملون أو لا يقومون بما يلزم لتحقيق أهداف السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

المرأة وصنع القرار ...إقصاء أم تغييب؟

عبد الباسط خلف

تقول أرقام الجهاز المركزي للإحصاء: هناك ٥ وزيرات، وفي التشيكلة الجديدة وصل عددالوزيرات الى ٦ من أصل ٢٢ وزيراً في حكومة د. سلام فياض التي تم تشكيلها خلال الاسبوع الماضي، كما تم تعيين أول امرأة في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عام ٢٠٠٩، وجرى تعيين أول امرأة في منصب رئيس هيئة سوق المال خلال عام ٢٠٠٩، ومع بداية عام ٢٠١٠ حدث تعيين أول سيدة لتشغل منصب محافظ لمحافظة رام اللّه والبيرة، وفي الأيام الأولى من العام ٢٠١١ كان تعيين أول سيدة فلسطينية لرئاسة مؤسسة حكومية غير وزارية.

ووفق الجهاز، فإن النساء هن الأقل فرصاً للوصول للمناصب العليا في القطاع العام، فنسب تمثيلهن في مواقع صنع القرار في المؤسسة العامة بالكاد تذكر، مقارنة مع نسب تمثيل الرجال، إذ بلغت حوالي ٤٪ في الدرجة الوظيفية وكيل مساعد مقابل حوالي ٩٦٪ للرجال، بينما تتمركز النسبة الأعلى للنساء العاملات في وظائف الدرجة ١ إلى ١٠، والتي بلغت في مجملها حوالي ٣٢٪، مقابل حوالي ٦٨٪ للرجال، علما بأن نسبة النساء العاملات في القطاع العام بلغت حوالي ٣١٪ مقارنة بحوالي ٦٩٪ من الرجال.

صورة غير وردية

قبل ١٥ عاماً، أعدّت زهيرة كمال (أول وزيرة للمرأة وأول أمينة عامة لحزب سياسي)، دراسة حول المرأة واتخاذ القرار في فلسطين. وقتها كانت لينا عبد الكريم، في ربيعها العاشر، ولم تكن تدرك معنى الجندر، والتمييز، ومطالب الحركة النسوية في فلسطين.

تقول لينا: «درست في الجامعة، وأخطط لدراسة الماجستير، لكنني أتذكر دراسة زهيرة كمال جيداً، وأستعين بأرقامها، حين أوردت أن عدد النساء المشاركات في الطواقم الفنية، خلال المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية عام ١٩٩١ كان ٦ من أصل ٣٠٠ عضو، ثم تغير المشهد ليرتفع العدد إلى ٦٦، من أصل ٣٦٦».تضيف: «في الحقيقة لم يتغير الوضع اليوم كثيراً، فلدينا محافظة واحدة، وليس عندنا رئيسة جامعة، وعدد الوزيرات لم يخرج عن العدد الضعيف أصلاً، ولم نسمع عن صانعات قرار بعد، بالنسبة التي توازي المرأة قياساً بحجمها في المجتمع، نحو النصف تقريباً».

مما تتسلح به عبد الكريم، التي لم تجد عملاً بعد تخرجها من بيرزيت بعد، من دراسة زهيرة كمال، أن أسباب عدم وصول المرأة إلى مستوى اتخاذ القرار يعود إلى هيمنة الرجال، ونظرة المجتمع إلى المرأة، وغياب الوعي الكافي والمعرفة بتلك المجالات، وعدم كفاية أعداد النساء المُتعلمات تعليماً عالياً، ووجود تشريعات وقوانين معوقة، وانشغال المرأة في أعمالها الأسرية.

لكنها لم تنس مقترحات الدراسة لتعزيز فرص تولي المرأة لمناصب قيادية، وأبرزها: الاهتمام بتعليم الفتيات تعليماً عالياً، وتثقيف المرأة فيما يتعلق بالمجالات التي لم تدخلها، وتغيير صورة المرأة في المجتمع، والقضاء على العادات والتقاليد التي تقلل من أهمية عمل المرأة، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تحول دون وصول المرأة إلى مناصب اتخاذ القرار، وتوفير المجتمع لبعض الخدمات التي تساعد المرأة على القيام بدورها.

أما زميلتها فاطمة البرغوثي، التي تدرس في بيرزيت الترجمة وإدارة الأعمال، فترى أن المناصب العليا مناسبة للرجال أكثر من النساء، وتثق في تأثيرهم في صنع القرار أكثر من النساء.

تقول: "أنا لست ضد عمل المرأة أو بروزها في بعض المواقع، ولكنني لا أراها مناسبة لتكون في مناصب عليا أو حساسة؛ لأنها عاطفية أكثر من كونها عقلانية، وهذا ما يؤثر في صناعة بعض قراراتها، ولدينا بعض الأمثلة التي تؤكد أن بعض النساء لم يفعلن شيئا كثيراً في مواقع متقدمة. وهناك بالطبع استثناءات لهذا، وتستطيع نساء إثبات أنفسهن".

تضيف: "أفضّل التعامل مع الرجل كمدير أكثر، فقد جربت العمل مع بعض النساء في أثناء التدريب، ولم تكن تجربتي إيجابية بالمعنى الذي أردت، والنساء أحياناً يتعاملن مع بعضهن بندية".

وفي بيرزيت حيث درست لينا وفاطمة، تؤكد أرقام رسمية عن تشكيلة الجامعة، أن النساء يحصلن على ٣٥ في المئة من أعضاء مجلس الإدارة، فيما يُشكلن ٢٦٪ من أعضاء هيئتها التدريسية، و٤٣٪ من موظفيها، و٥٩٪ من طلابها. وترى أمل دويكات، أن المرأة ليست مؤثرة في مواقع صنع القرار، لأنها تتولى مناصب غير حساسة، وليست ذات فاعلية في صياغة المشهد السياسي، وهذا ليس حالة فلسطينية، وإنما شائعة في العالم العربي عموماً.

تتابع: «هناك الكثير من المعوقات التي تحول دون وصول المرأة لدوائر اتخاذ القرار، منها الاجتماعية والسياسية على وجه التحديد، كما أن المرأة نفسها غير مقتنعة بدور المرأة في صناعة القرار، وهذا بحد ذاته يحتاج إلى دراسات وأبحاث للوصول إلى حلول.

آراء متفاوتة

ويعتقد الموظف في مؤسسة أهلية مقرها نابلس أيهم أبو بكر، أن المرأة لم تحصل على حقوقها في الوصول إلى دوائر التأثير، ولا زالت تلك الوظائف للرجال فقط، لكنها في الوقت نفسه بدأت بالعديد من الخطوات الهامة بفعل التعليم.

ويرى أن المرأة هي من تفرض نفسها في كل المواقع، وتستطيع تغيير الصورة النمطية التي تُرسم لها. لكن خريجة الدراسات العليا رانيا طه تقول من وحي تجربتها في العمل، إن المرأة مؤثرة في صنع القرار، وتستطيع إثبات نفسها، إذا تم توظيفها في مناصب متقدمة بالفعل، لكن الحالة الراهنة اليوم، أن المناصب العليا يحتكرها الرجال، للكثير من الأسباب.

ووفق الفتى محمد حسام، الذي لا زال في عامه الرابع عشر، فإن المرأة لها عقل تستطيع التفكير فيه تماماً مثل الرجل، لكن نسبتها لا تتوازى مع كفاءتها، فهناك رجال أقل كفاءة من بعض النساء استولوا على المناصب والمهام، التي كانت من حق نساء أكثر كفاءة منهم.

يتابع: «المناصب العليا يحتكرها الرجال في أغلب الدول، حتى في الحكم الديمقراطي، فإن الناس يُفضلون انتخاب رجل كرئيس، لأن الرجل بطبيعته أقوى من المرأة، وقادر على تحمل ضغوطات أكبر».

وتقول ميرفيت الشافعي، التي تعمل في مؤسسة بحثية، إن التغيرات التي حصلت في مجتمعنا على صعيد حصول المرأة في حقوقها في صناعة القرار بجانب الرجل، قليلة جداً وبطيئة وتسير بخطى متعثرة، مقارنةً بما هو مطلوب.

وتضيف: "لا يتوازى تمثيل المرأة في المواقع المتقدمة مع كفاءتها، فيما المناصب العليا في الغالب يحتكرها الرجال. وبالرغم مما تحاول المرأة أن تصل إليه في دوائر اتخاذ القرار، تواجه أحياناً بكون سبب تعثرها إما لأسباب تعود إليها شخصياً، أو لرأي العائلة، أو الصورة التي يرسمها المجتمع من حولها، وهي مقيدة في أمورٍ كثيرة».

تتابع: «نجد الكثير من المحاولات التي سعت من خلالها النساء للوصول إلى هذه الدوائر، لكنها نجحت في بعضها وفشلت للأسف في الكثير».

ندرة واضطهاد

ويقول الصحافي سامر خويرة: «المرأة مؤثرة إذا كانت صاحبة قرار ومنصب. لكن للأسف نسبة النساء قليلة جداً، سواء في العمل الحكومي أو المؤسساتي أو حتى الخاص، وداخل الأحزاب السياسية يكون تواجدها في المناصب العليا نادر الوجود». وبحسب رانيا عريقات، فإن المرأة في أوروبا تمثل نسبة عالية جداً من صانعي القرار، لكنها عربياً لا تحصل على حقوقها دائماً، وهي مضطهدة جداً، وخير دليل قلة مشاركتها في أي حقيبة وزارية أو برلمانية أو أي منصب رفيع، وإذا ما استلمت أي نوع من الحقائب يكون اتخاذ القرار وصنعه للرجل، وهي مجرد واجهة ليس أكثر.

تكمل: «أعتقد أن الخلل في هذا التشويه، ليس من المرأة، بل من المجتمع الذكوري الذي همشها، وقلل من شأنها ومكانتها، وجعل المناصب العليا محتكرة على الرجال، كون مجتمعاتنا ذكورية رجولية بحته، وعلى المرأة أن تناضل وتعترض، وأن تطلق شعار»ألف ترليون لا للعنصرية ونعم لمساواة الرجل بالمرأة من ناحية صنع القرار».

وتعتقد رفا مسمار، أن المرأة بإمكانها اتخاذ قرارات مصيرية وصعبة وحقيقية، مثل خطة التقشف في ايطاليا، التي وضعتها وزيرة الاقتصاد. لكن يجب أن تدعمها مؤسسة وفريق عمل ومجتمع مدني.

تقول: "الأمر المُعيب في مجتمعنا العربي، أن المرأة حتى وإن كانت على صواب تُحارب، ظناً بأنها لا تستطيع تدبر أمرها، فتجد دائماً مجتمعاً يحاربها، ومؤسسة تتآمر عليها، لو كانت على رأسها أو ضمن طاقمها".

وتؤكد أن الغريب في الأمر، كون القطاع الخاص في فلسطين يوصل المرأة إلى نائب مدير، ولكن ليس إلى رأس الهرم، رغم أن هذا القطاع يعتبر متحرراً أكثر من المؤسسات الحكومية والأحزاب، لكن عدم الثقة المتوارثة لدى العرب هي السبب. ومن يتزعم العالم العربي الذكور، فيما المؤسسات الدولية تضع المرأة العربية في القيادة، واتخاذ القرار.

ويقول الصحافي عنان الناصر: "وصول المرأة لصناعة القرار مبني على الثقافة والعادات والتقاليد ومدى تقبل المجتمع، وعند وصول المرأة لهذه المناصب يجب أن يكون ذلك بناء على محفزات وتوجهات داعمة لها، وليس بصفة شكلية".

يضيف: "نجحت المرأة في فلسطين أن تكون وزيرة وعضو مجلس تشريعي ومحافظة، وباتت تتبوأ مكانة في بعض الأجهزة الأمنية، وهذا نجاح كبير بالنسبة لها، وقد يكون لها التأثير الحقيقي، لكن هذا يعتمد على آلية وصولها لهذه المكانة، أكانت عن جدارة أم بطريقة شكلية".

المرأة الفلسطينية ومشاركتها السياسية في المناسبات الوطنية

إكرام عمر

لطالما لعبت المرأة الفلسطينية دورا هاما على الساحة، فقد سطرت بعطائها ونضالاتها أروع الأمثلة لتكون نصف مجتمع بل مجتمع بأكمله في إثبات الذات على مختلف الأصعدة وفي كافة الميادين لنراها تحقق أسطورة المجد والكبرياء والفخار فكانت وما زالت أيقونة في رحم المعاناة تناضل بل تواجه كافة التحديات لتكون بذلك ينبوع التضحية والفداء.

قبل أيام قليلة مضت خطيت بقلمي قصة أم لا يسع الأجيال القادمة إلا الحديث عنها إنها قصة أمومة غرقت بالآلام والأحزان وتزينت بروح الإيمان باللّه والوطن إنها أم الأسير بلال ذياب .

اليوم وبعبق الماضي وأنفاس المستقبل تسير هذه المرأة الفلسطينية بكل خطى واثقة نحو مستقبلها لتكتب في صفحات التاريخ نضالاتها، متخذة من صبرها وإيمانها أسلوب حياة ومن تضحياتها نمط فكر.

بالأمس وقبل الأمس زاد يقيني إننا نحن اللواتي الذي لا يمكن لهذا الزمان إلا أن يفتخر بهن، فقبل أيام وكما كان مخطط له تم تعليق الدوام في المؤسسات الرسمية تضامنا مع الأسرى وكعادتي ذهبت وهنالك رأيت العيون التي في طرفها دمع يتلالىء كأحجار الألماس لامعة في مقلة أمهات رفعن فوق جبينهن صور أبناءهن الأسرى حينها أيقنت بل زاد يقيني أن المرأة الفلسطينية جبل من المشاعر وكتلة من الأحاسيس ، إنها المرأة التي تعجز الكلمات عن وصفها ، وليس ذلك تحيزا مني بل حقيقة وواقع ، فرغم ارتفاع درجات الحرارة التي أظن أن شدتها لم تصل إلى حرارة قلوب الأمهات اللواتي جئن إلى الميادين ليشاركن ويقلن إننا نحن من يبني ومن يربي ومن يشارك ، فنحن الساسة وصانعي القرار .

هكذا كانت وما زالت تتفانى من اجل الوطن، تثبت لنفسها أولا ولشعبها أنها هي التي تفتخر بوطنها ويفتخر بها وطنها، يوم أمس كان كغيره من المناسبات الوطنية التي لا تخلو فيها المرأة بمشاركتها السياسية والوطنية، ذهلت بالأمس في تلك المرأة التي كان ثوبها الجميل ثوب تراث فلسطين يزين جسدها، ليعانق رأسها السحاب، فخورة تطال بعزتها الغمام، مفتاح بيتها في تلك المدينة التي أبى الغاصب إلا أن يسلبه في يدها، كانت جدتي وجدتك وجدة أجيال فلسطين التي لم تتوانى عن يوم الوطن السليب، يوم تعرفه ليس من صفحات كتب التاريخ بل من رحم المعاناة التي ولدت منها، كيف لا؟ وهي التاريخ وروايته. بالأمس كانت المرأة الفلسطينية وكما كل يوم حاضرة بروحها بدموعها بثوبها بفكرها، بهويتها الوطنية ومشاركتها السياسية، قائلة للعالم الصامت أنا من يتكلم الآن وليس سواي، أنا من يشارك وطني وشعبي وليس انتم، أنا المرأة التي لا تتأخر عن وطنها ،التي لم ولن تخذله. كيف لا وأنا التي قالت لفلسطين في يوم نكبتها «عذرا وطني اليوم أقف خجلا منك والدمعة محبوسة بين مقلتي كاسراك خلف القضبان، عبراتي لا تقوى على التحرر، سجينة مثلك، عذرا تراب فلسطين

تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة

قراءة: محمود الفطافطة

يحتل موضوع مشاركة المرأة في الحياة العامة سياسياً أهمية كبيرة، في ظل اعتماد مبادئ العدالة والمساواة وتزايد الدعوات لتمكين المرأة الفلسطينية في مختلف المجالات، لا سيما السياسية منها.

هذا مما جاء في دراسة بعنوان «تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة»، أعدها الباحث اسماعيل حماد، ونُشرت مؤخراً في كتاب أصدره مركز مساواة في رام اللّه، ضمن دراسات أخرى لباحثين فلسطين وأجانب. يقول الباحث: «إن المشاركة السياسية للمرأة، تمثل بطبيعة الحال أداتها التي تلزم لتحصيل مختلف حقوقها وتحقيق مصالحها، فالمشاركة هنا ليست هدفاً بحد ذاته، بل هي وسيلة لتمكين المرأة من تبوء مكانتها في مؤسسات صنع القرار، على اعتبار أنها تشكل نصف المجتمع، وهي حق أساسي من حقوق الإنسان يجب أن تتمتع المرأة به».

ويضيف: «أن المشاركة السياسية في الحياة العامة، تمثل الوسيلة الأمثل لتحقيق الديمقراطية في أي مجتمع، لا سيما في مجتمعنا الفلسطيني، الذي قطع شوطاً مهماً في هذا السياق، بما شكله من ضمانة لإطلاق طاقات أبنائه رجالاً ونساءً، وتحقيق التنمية والمساواة والعدالة».

يشدد الباحث، على أن المرأة ليست مجرد مخلوق، بل هي الأم والأخت والصديقة والحبيبة والزوجة والرفيقة، وبناء على ذلك، لا يوجد ما يمنع من أن تشاركنا الحياة العامة بكافة صورها، فالمرأة عموماً تستحق، إلا أن المرأة الفلسطينية لطالما استحقت الأفضل والأكثر.

يؤكد الباحث حماد في دراسته، أن مشاركة المرأة تعني نوع من الكفاءة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، تكتسب وتنمى من خلال الممارسة، فهي عملية شاملة ومتواصلة، يمثل الأفراد جوهر اهتمامها ولب غاياتها، موضحاً أن واقع مشاركة المرأة الفلسطينية سياسياً في إطار السياسة العامة الفلسطينية، أحد أهم مؤشرات تمكين المرأة في مختلف القطاعات الحياتية. تبين الدراسة أن مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة العامة تاريخياً، بدأت من خلال الأجسام النقابية والجمعيات الخيرية، وقد تطورت مشاركتها هذه على مدى السنين، لمواكبة التغيرات والتطورات في الحياة العامة، إلا أن تلك المشاركة كانت ما تزال متذبذبة، إذ أنها لم تتجاوز في النقابات العمالية على سبيل المثال ٨,٤٪ مقابل ٩١,٦٪ من الرجال للعام ٢٠٠٦، وهي إذ قد ترتفع اليوم، إلا أن نسبة وصول النساء إلى مواقع صنع القرار في هذه النقابات أو تلك الفعاليات المجتمعية ما تزال متدنية.

يرى الباحث، أنه على الرغم من إزالة العوائق القانونية أمام مشاركة المرأة السياسية في الحياة العامة، إلا أن هنالك عوائق ما تزال تقف في طريق المرأة لممارسة هذه الحقوق، حيث تشير الدراسات، إلى أن العادات والتقاليد تعتبر من أهم هذه العوائق. وينوه إلى أن السند القانوني والسياسي، كفل خير تمثيل للمرأة الفلسطينية في الحياة العامة، وأن البيئة القانونية في إطارها العام، جاذبة لمشاركة نسوية فاعلة في الحياة العامة الفلسطينية.

وتذكر الدراسة، أنه إذا ما قورنت مشاركة المرأة في النقابات العمالية الفلسطينية مع بعض النقابات العربية العالمية أحياناً، ومستوى تمثيلها في الهيئات القيادية، نجد أنها تجربة رائدة، صالحة للبناء والمراكمة، رغم أنها لا تشكل الحد الأدنى من طموح المرأة الفلسطينية، ولا تنسجم مع مستوى عطائها وتضحياتها. وتشير دراسة حماد، إلى أن وثيقة إعلان الاستقلال، أقرت مبدأ المساواة وعدم التمييز ضد المرأة، وأكدت على المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات، وهذا التأكيد هنا لم يأت من فراغ، بل جاء نتيجة نضالات المرأة الفلسطينية ومشاركتها الدائمة في كافة الميادين العسكرية والسياسية، والاجتماعية والثقافية والفكرية في الحياة العامة الفلسطينية.

ويشيد الباحث بالدور المميز الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تفعيل دور المرأة السياسي في فلسطين، حيث نشطت هذه التنظيمات في عقد الدورات التدريبية وورش العمل وإصدار المطبوعات والمنشورات حولها وتشكيل المجموعات النسائية الضاغطة، في سبيل النهوض بواقع المرأة الفلسطينية في مختلف القطاعات كوحدة واحدة. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها:

توحيد كافة الجهود من أجل النهوض بمختلف صور وأشكال التنمية، لا سيما السياسية، كونها تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة، وهذا يتطلب جهداً طويلاً وثقة بالشعب، والثقة بالشعب تبدأ من ثقتنا بالرجل والمرأة على حدٍ سواء. يجب أن تنخرط المرأة في الأحزاب السياسية والنقابات واللجان الفاعلة، وأن تمتلك الوعي السياسي والقانوني، حتى تستطيع المشاركة في صياغة القوانين واتخاذ القرارات، التي من شأنها النهوض بواقعها في مختلف الميادين. توفير قاعدة بيانات ومعلومات موحدة ومحدثة، عن مختلف قطاعات مشاركة المرأة، حيث لا توجد إحصاءات مفصلة ومحدثة بهذا الصدد.

إعادة النظر في النظام التعليمي في جميع مراحله، في إطار النظر إلى وضع المرأة فيه، بحيث يتم ربط مضامينه بالتنمية، باعتبار التعليم هو المصدر الذي يلبي احتياجات المجتمع، وينمي مشاركته الفاعلة في مختلف نواحي الحياة العامة.

النساء والمصالحة

تغييب قسري وإهمال جماعي

د. هديل رزق- القزاز

ها هي حكومة جديدة تتشكل في الضفة الغربية، ليست حكومة وحدة وطنية! فالوحدة لم تتحقق على أرض الواقع بعد، ولا أظن أنها ستعطل جهود الوحدة الوطنية، فالجهود ليست واقعية بعد، على الرغم من كل الإرهاصات والجولات والصولات الإعلامية بكافة توجهاتها المؤيدة والمعارضة. حكومة جديدة لم ينقص فيها عدد النساء، وهذا أمر ممتاز، حيث استبدلت وزيرة السياحة بوزيرة أخرى امرأة أيضاً، على الرغم من الشائعات التي تناثرت في الأيام الماضية تتداول أسماء رجال. بل أضيفت امرأة أخرى لترأس وزارة الاتصالات، وهذا أمر رائع أيضاً، ولكن المعضلة تبقى كما هي، ولا تعكس تطوراً حقيقياً في تمثيل النساء السياسي. وعلى الرغم من احترامنا وتقديرنا لجميع الوزيرات واعتزازنا بكفاءاتهن، فنصفهن اللواتي رشحتهن أحزابهن يحملن حقائب المرأة والثقافة والشؤون الاجتماعية، وهي وزارات تقليدية للنساء، وإذا أضفنا وزارة التربية والتعليم، يتضح أن أكثر من نصف الوزيرات هن في مجال «مقبول» اجتماعياً للنساء. لا توجد نساء في وزارات ذات طابع سياسي، أو تحمل طابع الاحتكاك المباشر بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني، هذه الوزارة الأكثر عدالة مع النساء، والتي تمثل أقصى ما وصلنا إليه حتى الآن، فهل من المستغرب أن تغيب النساء غياب شبه تام عن جهود المصالحة الوطنية؟

منذ ما يزيد عن أربع سنوات ونحن نسمع جعجعة ولا نرى طحناً، فيما بات يعرف بملف المصالحة الوطنية، الملف الأكثر إيلاماً في تاريخنا المعاصر، الذي يلقي بظلاله ليس فقط على حاضرنا ومستقبلنا، بل ويدمر مكتسبات تاريخية استحققناها عبر سنوات طوال من التشريد والظلم ومقاومة الظلم، والانتماء التاريخي وبكبرياء لقصة آخر الشعوب المحتلة على وجه الأرض.

تلتقي ذات الوجوه وذات الشخوص، ونتناقش ساعات طويلة في قاعات مغلقة وراء جدران عالية، وفي أروقة الاجهزة الأمنية وأجهزة المخابرات، ويوقعون الإتفاق بعد الآخر، ويخرجون لنا بنفس النتيجة، فشل المفاوضات، ولا نعرف إن كانت الفاصلة أو النقطة أو ما قبل أو ما بعد هو السبب. لا يتفقون على شيء ولا يتشابهون في شيء، سوى أنهم جميعاً رجال تخطوا الخمسين من العمر، وباتت السياسة لهم مهنة، ولا تعني لهم معاناة النساء والأطفال إلا «عضة» أخرى موجعة في اليد أو في يد الآخر، ربما تقلل احتمال صمود طرف وتزيد فرص خضوع الطرف الآخر، علماً بأننا لا يمكننا أن نميز بين اليد واليد الأخرى، والضربة الموجعة والأخرى.

نسألهم دوماً ماذا يحدث، فيلومون الطرف الآخر الذي بدأ أولاً قبل يوم أو شهر أو سنة أو عدة سنوات، وينسون أن هناك عشرات الآلاف المعلقة عيونهم في الكلمة الأخيرة للشفاه التي لم تتعب من تكرار ذات الكلام. وبعيداً عن الكلام الذي صار مكرراً عن تأثر النساء والأطفال بغياب المصالحة، وعن الشرخ الاجتماعي العميق الذي يزداد تعمقاً يوماً بعد يوم، وعن الآثار الاجتماعية التي ستدوم آثارها لأجيال قادمة، لا بد من الاعتراف بتغييب النساء الواضح، وربما المقصود عن لجان المصالحة، باعتبارهن لا يمارسن السياسة كما يعرفها الرجال، ولكن ألسنا بحاجة لنوع آخر من السياسة غير تلك الممارسة حالياً؟ سياسة ترفع من شأن المصلحة العامة بدلاً من المصالح الذاتية، سياسة لا تعتبر المنصب السياسي أو الوزاري تشريفاً، بل تكليفاً، سياسة يمارسها من يعبر عن آراء الأغلبية وليس الأقلية المتنفذة، ألم يحن وقت التغيير بعد؟

من حقنا أن نتساءل، أين النساء من هذه المعمعة، وهل نحن نساء هذا الشعب المغلوب على أمره، المنهك من كثير الصفعات والركلات والعضات بكافة أشكالها، هل نحن بنات «البسوس»، نحمل الحرب والموت والخراب في أطراف أناملنا، أو نحن بنات «زرقاء اليمامة»، تلوح بالخطر من بعيد فيستهين بها القاصي والداني، أم نحن بنات «بلقيس» نحمل في أيدينا قرار الحرب والسلم، فينصاع القوي والضعيف. نحن لسنا كل هؤلاء، لأننا ببساطة غير موجودات على خارطة القرار السياسي، وغير ممثلات في مراكز صنع القرار، ولأنه وبطريقة ممنهجة يتم اقصاء الفاعلات والمؤثرات منا، لصالح من تخضع للقرار الجماعي الحزبي أو العائلي أو المجتمعي، ولأن من يستطعن مواجهة التيار السائد، يتم حصرهن في إطار محدد، وتقييد طاقاتهن الخلاقة والقادرة على التغيير، ضمن أطر محددة مسبقاً غالباً.

لا يعني هذا أن النساء مغيبات بإرادتهن، بل قصراً عن قول وجهة نظر مغايرة فيما يحدث، ولا يعني هذا أنه لا يوجد بين النساء من هن محرضات على القطيعة والخصام أكثر من الرجال، ولكن يعني أننا أسرى حلقة مفرغة من انتاج ذات الأفكار وذات الحلول، ما لم نفتح هذه الدائرة أمام الجميع للمشاركة، وما لم نطلع كنساء وكشعب على خفايا الأمور، ومعرفة من الذين يفضلون مصالح ذاتية أو حزبية ضيقة، على مصالح شعب وتاريخه وحاضره ومستقبله. في سيراليون عندما تعذرت المصالحة بعد سنوات من حرب أهلية طاحنة، قامت النساء بالمبادرة، واعتصمن حول المتحاورين وأغلبهم من الرجال، ومنعنهم من الخروج حتى تحقيق المصالحة، منهيات بذلك أربع عشرة سنة من حرب ودمار وتشريد. ألا يمكننا أن نكون مثلهن، وأن نغير مصيرنا ومصير أولادنا ومستقبلهم بأيدينا.

لنذكر أننا بنات شعب طالما قاوم وأدهش الاحتلال، عندما ينبثق كالفينيق مما يظنه الجميع مشهد النهاية، ليخلق بداية جديدة ويقاوم بعنفوان جديد. هذه دعوة لنساء هذا الشعب، بألا ينتظرن دعوة للقاء مصالحة، فهذا لن يحدث أبداً، وألا ينتظرن دعوة للانخراط في السياسة وصنع القرار، فهذا إن حدث فسيحدث ضمن أطر وقوالب محددة سلفاً، هذه دعوة بألا نسير وراء الركب بل أمامه، وألا ننتظر مصالحة قد لا تأتي، بسبب الكم الهائل من المصالح الذاتية والفئوية والحزبية، بريق المناصب وألق السلطة. ما يهمنا هو عودة اللحمة بين أبناء الوطن، في إطار قضية واحدة، تتمحور حول إنهاء الاحتلال والحفاظ على مقدرات شعبنا وقدرته على المقاومة.

حضورها تراجع خلال السنوات الماضية

عدسة: عصام الريماوي

المرأة الفلسطينية بين المد والجزر في العمل السياسي

أحمد يوسف

خلافاً لأحوال شقيقاتها في دول عربية كثيرة، دخلت المرأة الفلسطينية قبل أكثر من قرن من الزمان مجال العمل التطوعي والسياسي، فسجل التاريخ أن أول جمعية نسوية عملت في المجال الخيري تأسست في العام ١٩٠٣ في عكا، كما لم يتأخر حضورها في العمل السياسي عن ذلك كثيراً، لتخوض خلال عقود من الزمان صراعات على مختلف الأصعدة، مما يثير تساؤلات عديدة حول دورها وإنجازاتها في المجالين التطوعي والسياسي خلال تلك السنوات، وصولاً إلى عملها في إطار السلطة الفلسطينية.

وتقول الكاتبة ريما نزال: «إن مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية كانت أسبق منها في العمل السياسي»، وأشارت إلى أن «الأحزاب الفلسطينية لم تترجم دعوتها للمساواة بشكل عملي، ولم يكن مستهدفاً في السياسة التنظيمية، فجاء حضورها في المراكز القيادية أقل منه للرجل، إلا أنه أصبح يتراوح مؤخراً في قيادة الأحزاب اليسارية بين ٢٠-٣٥٪، وهي النسبة التي تتفاوت من حزب لآخر».

وبينت نزال: «أن إقبال المرأة على العمل السياسي والتطوعي تراجع خلال السنوات الماضية، والذي يعبر عن ردود فعل ومواقف». وأسباب هذا التراجع على الصعيد السياسي ترجعه إلى عوامل عديدة، يبدو أهمها بحسب نزال «انشتار الفساد في المجتمع، وظهور أشكال التمييز والمحسوبيات بين المواطنين، بالإضافة إلى توسع الإنقسام وانسداد الأفق السياسي في الأراضي الفلسطينية، وهذا ما كان ظهور تأثيره على المرأة، بسبب خصوصية المرأة، أكبر منه على الرجل».

أما على صعيد العمل التطوعي، فتقول نزال: «إن تراجع إقبال المرأة عليه، يعود إلى ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في المجتمع، بالإضافة إلى انحسار قيمة وموقع العمل التطوعي في الثقافة الجمعية، كما ساهمت سياسة التغطية المالية للأنشطة المختلفة في تكريس ثقافة ربط الحراك والمشاركة بدفع المستحقات، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع الإقبال على العمل التطوعي، حتى وصلت الأمور إلى افتقار انتخابات مجالس الإدارة في بعض الجمعيات الأهلية من المرشحات».

وقالت نزال: «إن تأثير المؤسسات الأهلية أكبر من تأثير الأطر السياسية النسوية، رغم أهمية الأطر النسوية في البعد الاستراتيجي على الصعيد الوطني والاجتماعي». وعزت ذلك إلى «تنوع ومرونة برامج العمل في المؤسسات الأهلية»، كما اعتبرت بأن «تأثير عمل المرأة في المجتمع المدني أقوى وسقوفه أعلى دون حدود، إضافة إلى أن له أثر أكبر مقارنة بدور وتأثير العمل الرسمي».

وذكرت نزال أن «أبرز إنجازات المرأة بفعل دورها النضالي، تمثل في وصولها لمراكز عليا في المؤسسة الحكومية، فوصولها لمنصب الوزيرة والسفيرة، ودخولها مجال القضاء الشرعي وغير ذلك من مراكز مهمة، إلى جانب وصولها إلى مراكز صنع القرار في الأحزاب والمؤسسات المدنية، عبر عن شكل من أشكال انتزاع المرأة للإعتراف المجتمعي بها وتشريع دورها»، مستدركة بأن «الإعتراف والتشريع لدور المرأة ومشاركتها ما زال محدوداً ورمزياً». من جانبه وصف مدير مركز العالم العربي للبحوث والتنمية د. نادر سعيد، وضع المرأة في فلسطين بأنه «من أفضل الأوضاع في العالم العربي بشكل عام»، وأضاف: «أن المرأة الفلسطينية، استطاعت أن تخلص نفسها من فكرة حرمة الولاية عليها، وتصل إلى حد الترشح لمنصب الرئاسة، وهذا ما لا يحدث عادة في العالم العربي».

وأشار سعيد إلى «أن المرأة الفلسطينية حصلت على ٦٪ من مقاعد المجلس التشريعي في عام ١٩٩٦، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ١٣٪ في انتخابات ٢٠٠٦»، وأضاف: «أن المراة تتواجد بنسبة ١٠٪ في مراكز هامة في المؤسسات الأهلية، و٢٢٪ في منصب وزيرة و ١٧٪ في الحكم المحلي، بالإضافة إلى ٣٠٪ في القطاع العام، ويتركزن في قطاعي التعليم والصحة».

وقال سعيد: «إن الدور النسوي في المؤسسات الأهلية أقوى منه في المجال الحكومي، بفعل الدافع التاريخي والثقافي، على الرغم من صعوبة المقارنة بين المجالين، بسبب العدد الكبير من النساء في القطاع الحكومي»، وبين «أن الدور النسوي في المؤسسات الأهلية تراجع بعد قيام السلطة الفلسطينية، بسبب ظهور المؤسسات غير الحكومية، التي حولت العمل التطوعي إلى وظيفة، إلا أن الدور النسوي فيها يبقى أقوى منه في القطاع الحكومي، بسبب وجود مجال أوسع للإبداع». بدورها أوضحت مديرة جمعية المرأة الفلسطينية العاملة أمل خريشة: «أن العمل السياسي للمرأة الفلسطينية كان متقاطعاً مع العمل التطوعي والوطني منذ انطلاقته، قبل أن يشهد هذا الدور تراجعاً بعد إتفاقية أوسلو، تمثل في العزوف عن الإنضمام للأحزاب، بسبب غياب العملية الديمقراطية داخلها وعدم طرحها خطاباً مجتمعياً يعزز المساواة في الفضاء الخاص والفضاء العام، واحتكار العملية التفاوضية على نخبة محدودة استبعد منها المجتمع المدني».

وقالت خريشة: "إن العمل النسوي بعد أوسلو تركز على القضايا الإجتماعية والحقوقية، مع تواصله بشكل ضعيف في جوانب وطنية، رغم مبادرات لتوسيع المشاركة النسائية للنضال ضد الاحتلال وتعبيراته المختلفة، مثل نساء ضد الجدار بالإضافة إلى مشاركتها في فعاليات استحقاق أيلول، والمطالبة بمرجعية دولية واضحة للمفاوضات، وعدم التفاوض على القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، بل التفاوض من أجل تطبيقها".

وبينت خريشه: "أن المرأة في المجلس التشريعي لم تعط الفرصة لتحقيق أي إنجازات بسبب تعطل المجلس ذاته، إلا أنها حققت نجاحاً جيداً في المجالس المحلية، تمثل في بلورة نشاطات تنموية عامة، على الرغم من النظام الأبوي الذي مازال سائداً في بعض المجالس المحلية"، وأضافت: "أن وجود النساء في مراكز قيادية حكومية، شكل اختراقاً للهندسة الأبويةالسائدة"، مطالبة: "بضرورة وجود المرأة في وزارات سيادية كالداخلية والخارجية، وعدم اقتصار وجودها على وزارات كالشؤون الإجتماعية والتعليم، وضرورة العمل على تأسيس أحزاب وتيارات سياسية وإخراط النساء وتنظيمهن بها على كل المستويات".

وأشارت خريشة إلى "الدور التكاملي للمرأة الفلسطينية في القطاع الحكومي والمؤسسات الأهلية، من خلال التنسيق بينهما لدفع السلطة للتوقيع على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى زيادة حساسية ميزانية السلطة الفلسطينية لقضايا النوع الاجتماعي، وكذلك العمل المشترك لمواجهة العنف ضد المرأة". من جانبه قال المحلل السياسي خليل شاهين: "أن المرأة الفلسطينية ورغم دخولها العمل التطوعي والسياسي بأشكاله المختلفة قبل النكبة، إلا أنها ما زالت تعاني من مشكلة التمييز بينها وبين الرجل في نوع المهام الموكلة إليها، بالإضافة إلى إبعادها من المشاركة في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى عدم المساواة في عملية التوظيف".

وأضاف شاهين: "أن جزءاً كبيراً من المنظمات الأهلية تختص في مجالات المرأة وتقدم خدمات اجتماعية، وهذا ما يكرس عدم المساواة من خلال ترسيخ الصورة النمطية بأن دور المرأة يتركز في المجالات الإجتماعية، وإبعادها عن النشاط السياسي والإقتصادي وعن عملية التخطيط على المستوى الوطني".

وبين شاهين: "أن حصول المرأة على كوتا في المجلس التشريعي، يعكس تدخلاً إيجابياً لضمان حصولها على مقاعد في المجلس التشريعي، لكنه من جهة أخرى يعكس مشكلة تتعلق باستمرار واقع عدم الثقة بقدرة المرأة على العمل السياسي"، وأضاف: "أن الكوتا ما زالت غائبة عن معظم الأحزاب والأطر النقابية ومنظمة التحرير". وقال شاهين: "إن المرأة نجحت في الوصول بالسلطة إلى التوقيع على إتفاقية سيداو وإتفاقيات دولية لمكافحة التمييز بين الجنسين، إلا أن هذا لا يعد إنجازاً في ظل قصور هذه الإتفاقيات في الحالة الفلسطينية، عن اعتماد سياسات في التخطيط الوطني في مختلف أصعدة التنمية"، وأضاف: "إن أهم إنجازات المرأة التي ما زالت في طور التحقق خلال العامين الماضين، تتمثل في اقتحام المرأة لمجالات تؤثر على الوعي لدى الجماهير، وخصوصاً في وسائط التواصل الإجتماعي، وعلى رأسها فيس بوك وتويتر، حيث شاركت المرأة في الدعوة لاعتصمات وتحركات جماهيرية للدفاع عن الحريات العامة".

وأوضح شاهين، أن العمل التطوعي والمؤوسات الأهلية، تشهد تراجعاً في مشاركة المرأة، بسبب الإعتقاد السائد بعد قيام السلطة، بأنها هي المسؤولة عن تقديم الخدمات، إلا أن المرأة ما زالت تلعب دوراً بارزاً فيه، وحققت فيه دوراً أكبر من المجال الحكومي". يتراوح الدور النسوي على الصعيد التطوعي والسياسي إذن بين المد والجزر، إلا أنها ورغم مختلف العقبات الناجمة عن معتقدات تقليدية وسياسات متواضعة، ظلت قادرة على اقتحام مختلف المجالات، وإثبات حضورها في مختلف الأصعدة بشكل متفاوت، في انتظار اقتحامات أخرى وكسر جديد لمختلف التابوهات والتقاليد السائدة حول المرأة ودورها في مختلف المجالات.

التمكين السياسي للنساء في المناطق الريفية

مشروع أطلق قدرات المرأة الريفية الكامنة

رام الله – لبنى الأشقر

«كنت أسمع عن المراكز النسوية والنادي الرياضي، لكن نشاطاتهم لم تكن معروفة، من خلال هذا المشروع والنشاطات المتواصلة، عززت معرفتي بهذه المؤسسات ورؤيتها وأنشطتها». هكذا عبر أحمد أبو الطيب، رئيس جمعية تعاونية زراعية عن مدى استفادته من المشروع.

"المشروع ساهم في تغيير وتطور لدى المشاركات/ ين في النشاطات المجتمعية، ونشاطات المؤسسات النسوية، والأحزاب السياسية، فالعديد من المشاركين/ ات أكدوا بأن المشروع أحدث تغييراً جذرياً في تعزيز وتحفيز الرغبة لديهم للمشاركة في النشاطات الوطنية والعامة، وذلك نظراً لشعورهم/ ن بقيمة وضرورة المشاركة، سواء على صعيد دعم الأسرى، المصالحة وإنهاء الانقسام، استحقاق أيلول، الثامن من آذار، والعديد من الاعتصامات أمام الصليب الأحمر مع أهالي الأسرى، وشارك العديد من المشاركين/ ات في جمع عريضة تتضمن العديد من التواقيع، التي تؤمن بدعم المشاركة السياسية للنساء".

بهذه العبارات أشارت سيرين حوسو إلى جزء من أهداف مشروع التمكين السياسي للنساء في المناطق الريفية الفلسطينية، الذي جاء نتيجة للتعاون المشترك بين UN Women وطاقم شؤون المرأة، بهدف تعزيز دور المرأة على الصعيد السياسي، وزيادة نسبة تمثيلها في مراكز صنع القرار، وذلك من خلال تمكين وبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية، لتبني قضايا وحقوق المرأة وإدماجها في سياسات وبرامج المؤسسات التي يعملون بها، بالإضافة الى رفع الوعي المجتمعي حول مفهوم النوع الاجتماعي وحقوق المرأة الفلسطينية والمواطنة الفاعلة.

تضمن المشروع كما تحدثت حوسو، مراحل مختلفة، بدءاً من مرحلة التحضير والتخطيط، وتضمنت هذه المرحلة تعيين فريق العمل في المشروع، مراجعة كافة وثائق المشروع، وضع الخطة التنفيذية العامة والخطط التنفيذية لكل موقع على حدة، بالشراكة مع مسؤولة الموقع. إلى جانب مرحلة تشكيل المجموعات والتعريف بالمشروع، حيث تضمنت هذه المرحلة تنفيذ العديد من الاجتماعات التشبيكية مع المؤسسات القاعدية والهيئات المحلية والمجموعات الشبابية في المواقع المستهدفة، والتي تمخض عنها تشكيل المجموعات المستهدفة، والتعريف بالمشروع ومراحله المختلفة، بالإضافة إلى كسب دعم وتأييد المؤسسات لتنفيذ المشروع في المواقع لأهميته.

الاستراتيجيات الخاصة بالمشروع

وأضافت حوسو، أن المشروع راعى في سياقه عدد من الاستراتيجيات، التي تساهم بشكل حقيقي في تحقيق الأهداف المنشودة، بحيث تنوعت استراتيجيات التغيير المعتمدة من التثقيف المجتمعي إلى بناء القدرات، والضغط على صناع القرار من أجل تبني سياسات وأنظمة حساسة للنوع الاجتماعي، تأخذ بعين الاعتبار تعزيز مشاركة المرأة سياسياً، لكن وبحسب الفترة التي يغطيها التقرير التقييم الحالي سيقتصر فقط على عرض الإنجازات وأثر المشروع فيما تم تنفيذه من أنشطة استراتيجية الثقافة المجتمعية وبناء القدرات، حيث استخدام المشروع لاستراتيجية التوعية والتثقيف. ففي المرحلة الأولى من المشروع، تم تنفيذ ٥٤ ورشة عمل ما بين الضفة الغربية وغزة، مدتها ١٨ ساعة للورشة الواحدة في جميع المواقع، بهدف رفع الوعي المجتمعي تجاه النوع الاجتماعي ووثيقة حقوق المرأة الفلسطينية.

إلى جانب استخدام استراتيجية بناء قدرات المؤسسات في العديد من المواضيع، بهدف مأسسة النوع الاجتماعي في برامج وسياسات المؤسسات، والمساهمه في توفير الموارد والخدمات لجميع أفراد المجتمع، بحيث تنوعت الأنشطة التي تم تنفيذها، حيث شملت: مأسسة النوع الإجتماعي، بواقع ١٢ ساعة تدريبية في ١٨ قرية، عبر تدريبات على مهارات الاتصال والتواصل والتشبيك والعمل الجماهيري والقيادة التشاركية، التخطيط لحملات الضغط والمناصرة، بواقع ٤٨ ساعة تدريبية في ١٨ قرية، البحث السريع بالمشاركة، بواقع ٢٤ ساعة تدريبية في ١٨ قرية،الحكم الرشيد والديمقراطية، بواقع ١٢ ساعة تدريبية في ١٨ قرية.

مرحلة التدريب وبناء القدرات للمؤسسات والهيئات والمجموعات الشبابية، تم في هذه المرحلة:

تدريب ١١٣٦ إمرأة ورجل من المواقع المستهدفة في مجال تعميم مفهوم النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، بالتركيز على وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية.

تدريب ٣٦٥ رجل وإمرأة من المواقع المستهدفة في العديد من المواضيع، التي تصب في بناء القدرات المهاراتية والمعلوماتية والتوجهات في مجال مأسسة النوع الاجتماعي على الصعيد الخاص والعام للفئات المستهدفة، بحيث تركز في مواضيع "مهارات الاتصال والتواصل والقيادة التشاركية، مأسسة النوع الاجتماعي، الحكم الرشيد والمواطنة، البحث السريع بالمشاركة، مهارات التخطيط وإدارة حملات الضغط والمناصرة والتأثير، مهارات التشبيك والعمل الجماهيري، إلى جانب مرحلة بناء حملة الضغط والمناصرة".

أثر المشروع الإقتصادي

عفاف زبدة منسقة المشروع في منطقة نابلس، أشارت إلى أن المشروع كان له الأثر الإقتصادي الكبير، سواء على المؤسسات القاعدية والهيئات المحلية، وذلك من خلال تأجير المرافق التابعه لها، حيث كان الطاقم يدفع بدل استخدام هذه المرافق، وهذا ساهم في تمكين هذه المؤسسات من شراء واقتناء العديد من الأجهزة، التي لم تتمكن من شرائها مسبقاً لعدم توفر الإمكانيات المادية، أيضاً ساهم في تمكين هذه المؤسسات من دفع المستحقات المترتبة عليها من كهرباء، ماء، هاتف، أجرة مقر. جمعية كفر لاقف، قامت باستثمار هذه العوائد في توظيف شابة في مكتبة الجمعية، وإعداد الأنشطة الترفيهية للأطفال، بحيث يدفع الأطفال رسوماً رمزية للمؤسسة، ولاقت هذه المبادرة قبولاً مجتمعياً، وعاد بعوائد اقتصادية مجدية للمؤسسة.

وأضافت زبدة، أن المشروع حقق الفائدة الاقتصادية للمؤسسات وللنساء، اللواتي عملن على صناعة وتقديم وجبات غذائية للأنشطة التي نفذها الطاقم، حيث حفزت هذه الفكرة قيام نساء بتصنيع العديد من الوجبات الغذائية وبيعها وعرضها للمؤسسات، وفتح الطاقم المجال لهذه المؤسسات لتسويق منتجاتها، وعمل الطاقم على انتهاج سياسة جديدة، وهي الاعتماد على وجبات غذائية للأنشطة التي ينفذها، ليس فقط في أنشطة هذا المشروع، بل امتد إلى العديد من الأنشطة، العائد الاقتصادي كان حافزاً لمركز صبايا كفر الديك، للقيام بترخيص المركز، بحيث تعود كافة العوائد على المركز من خلال الحساب البنكي المعتمد، الذي تم الحصول عليه بعد أن تم ترخيص المؤسسة، ومن الجدير بالذكر، أنه سابقاً، كانت العوائد تحول لمجلس القرية، ومن ثم يتم تحويلها لمركز صبايا، وذلك لعدم حصول المؤسسة على ترخيص وحساب بنكي معتمد.

تعزيز الانخراط والمشاركة في الفعاليات التي ينفذها مراكز صبايا والمؤسسات النسوية القاعدية. تنسيب الكثير من عضوات المراكز النسوية والمشاركات للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. تشكيل لجان مناطقية لكل موقع من المواقع المستهدفة، بحيث تنتمي كل واحدة منهن إلى مؤسسة، وأيضاً جزء منهن مستقلات، للمساهمة في عملية تعزيز وتحسين مستوى التشبيك والتنسيق ما بين المؤسسات، وأيضاً الأهم، ستكون هذه اللجان الذراع المساعد والمساند لحملات المناصرة التي سيتم تنفيذها خلال المشروع، بهدف تعزيز المشاركة السياسية. مبادرة النساء المشاركات في منطقة قرى جنين، حيث تم تنفيذ اجتماع مع مديرة وحدة المرأة والنوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي في جنين، لمناقشة تمثيل النساء في البلديات التي خضعت لاستراتيجية الدمج، بحيث تفتقر هذه البلديات لتواجد وتمثيل النساء.

في منطقة النصارية، التي تعتبر من أكثر المناطق تحفظاً وانغلاقاً، أصبح هناك توجه من قبل السيدات لانشاء مركز نسوي مستقل، ليخدم أكبر عدد من النساء في النصارية والقرى المجاورة. غدير أبو غزالة منسقة الطاقم في منطقة، القدس تحدثت عن إنشاء رابطة الخريجين في منطقة مخماس، حيث قالت: "من خلال مبادرة شبابية من المشاركين/ ات، حيث لا يوجد أي جمعية أو لجنة شبابية في المنطقة، وأصبحوا ينفذون العديد من الأنشطة المجتمعية. وجدير بالذكر تساوي عدد الذكور والإناث الأعضاء فيها، وقد قررت الرابطة ضرورة العمل على إنصاف المرأة وإعطائها حقها بالميراث، حيث أن العديد من النساء في قريتهم، تحرم من الحصول على ميراثها الشرعي، كذلك الأمر في كفر الديك، حيث تم تشكيل لجنة شبابية تساهم في التنسيق وتنفيذ الأنشطة".

قصص النجاح

إيمان نزال، منسقة المشروع في منطقة جنين، أشارت إلى قصص النجاح التي حققها المشروع فقالت: "في قرية اليامون في محافظة جنين، تم إغلاق المركز الصحي في القرية بعد انتخابات ٢٠٠٦ وفوز حماس، وبقي المركز مغلقاً، وتعاني القرية من نقص الخدمات الصحية، المشروع ساهم في تجميع مؤسسات القرية، وتم طرح فكرة فتح المركز الصحي، وتم كتابة رسالة وتوجيهها لوزارة الصحة، أما في قرية فقوعة في محافظة جنين، بادرت النساء بعقد اجتماع مع ممثلة وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي، حول انعدام تمثيل المرأة في المجالس المحلية التي خضعت للدمج، وتم مطالبتها بضرورة وضع القضية على الأجندة لأهميتها، وضرورة إبلاغ الوزارة بذلك. إلى جانب حصول مركز صبايا تلفيت على الترخيص القانوني كمؤسسة، وتغلب نساء النصارية على العادات والتقاليد المتحفظة، التي تحد من مشاركة المرأة بأي من المجالات. بالإضافة إلى التمكين الإقتصادي للعديد من النساء، تعزيز العلاقة ما بين المؤسسات والفئات المستهدفة وزيادة معرفتهم ببعضهم، وإبداء رغبتهم بالعمل الجماعي".

المرأة في الربيع العربي

من النشاط المجتمعي الحقوقي إلى النشاط السياسي

رام الله- لبنى الأشقر

«أثبتت التحديات، أن المرأة قادرة على التغيير في مجتمعاتها في ظل الثورات، وهذا ظهر في ساحة التحرير وصنعاء وعدن وشارع بورقيبة، أغلب الصفوف الأولى كان للنساء»، بهذه الرؤية تحدثت أسمى خضر، رئيسة جمعية تضامن النساء الأردني ووزيرة الثقافة الأردنية السابقة، في الورشة التي عقدها طاقم شؤون المرأة وجمعية نساء ضد العنف، حول واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية، تحت عنوان "من النشاط المجتمعي الحقوقي، الى النشاط السياسي، تأثيرات وانعكاسات العمل الحقوقي على العمل السياسي، تجربة حياة وشاهدة عيان"، تحدثت فيها أسمى خضر وزهيرة كمال، مديرة مركز الأبحاث والتوثيق، بحضور عدد كبير من القيادات النسوية الفلسطينية من الضفة الغربية وفلسطين المحتلة عام ٤٨.

أشارت خضر في حديثها، إلى أن وجود هذه المجموعة المتميزة من النساء الفلسطينيات في هذه الورشة، يعكس سعينا كنسويات فلسطينيات، أن نكون دائماً صاحبات هم مشترك، من أجل أن نواجه تحديات قائمة في مجتمعنا، الذي ورث تركة أثقلت كواهلنا منذ العهد العثماني، هذا الإطار يطرح تحديات هي بنت الثورات والتغيرات، في تونس في الأسبوع الماضي كانت النساء يقدن مسيرة جماهيرية، الموجود في المستوى السياسي حالياً لا يشكل ايماناً حقيقياً بضرورة وجود المرأة في مواقع صنع القرار بثقل حقيقي، في تونس انتزعت بعض الأفكار، النساء في المغرب انتزعن مشاركتهن المناصفة بين النساء والرجال، لكن للأسف ما زالت حبراً على ورق، في الدستور الآليات الملزمة ما زالت غائبة، سواء من حيث الموارد أو من حيث تشكيل الهيئة.

أكملت خضر شهادتها قائلة: "في تونس الدستور لم يوضع حتى اللحظة، ووضع معايير للهيئة التي ستقر الدستور، ونتيجة الضغط النسوي والمجتمعي، أقر أن تكون المشاركة بين الرجال والنساء مناصفة في هيئة إقرار الدستور، وهذا بسبب انخراط النساء في تنظيمات سياسية وليست نسوية فقط، لكن النساء المنخرطات في السياسة عبر التحالف مع قوى عملن على تحقيق إنجازات».

أما في ليبيا، فالقذافي استخدم النساء أيضاً، وأشارت خضر إلى أنها وضمن البعثة الدولية لحقوق الإنسان، التي زارت ليبيا ووثقت حالات انتهاك حقوق الإنسان فيها، "وثقنا لاستخدام جسد النساء كوسيلة حرب، كان يقال لنا أن الاغتصاب كان بالآلاف في ليبيا، لكن ولا امرأة قادرة على الحديث، وثقنا ١٤ حالة فقط لنساء تحدثن، لكن من الأمور التي وثقناها أن أب قتل ثلاث بنات له قبل أن تغتصبهن قوات القذافي، رجل آخر لف بناته بالسجاد خوفاً عليهن، رجال القذافي قاموا بقتل فتيات في داخل السجاد، امرأة قاموا باغتصابها وتناوبو عليها، حملت وأنجبت وأعطي الجنين لعائلة فقدت كل أطفالها، هي تخاف من معرفة إخوتها الذين إما أنهم سيقتلونها أو أن ينتحروا أو أن تنتحر هي بنفسها، هي تخاف من العار كذلك إخوتها، النساء تعاني من العار والنبذ الاجتماعي، النساء اللواتي اغتصبن أمام أزواجهن طلقن، وما بعد التحرير في ليبيا خرجت دعوات بزواج المغتصبات من المعاقين من الثوار".

وأضافت خضر: "في اليمن وفي مؤتمر سلمى، سمعنا عن شهادات حول النساء اللواتي شاركن في المسيرات والثورة، بعد عدة أيام من صمود النساء، جاء شيوخ وطالبوهن المغادرة من باب الحرام.

علي عبد اللّه صالح أدانهن، والثوار الجدد أيضاً اقصوهن عن الساحات، ورأينا نساء يخرجن بتوقيت ويعدن دون ان يكون هناك اختلاطا بالرجال المشاركين في الثورة، أما النساء التقدميات فيناضلن ويحاولن المشاركة لكن بالتدريج يتم اقصائهن".

عن واقع الأردن أضافت خضر: "هناك طالبة أسمها إيناس مسلم، انتقدت الأداء الرسمي بجرأة، تعرضت لإعتداء بالسكاكين، لكن مديرية الأمن العام أخرجت بياناً أكدت فيه أنها كانت على علاقة عاطفية بشاب وبسبب هذه العلاقة طعنت، وهذه رسالة عامة لجمهور النساء مفادها أن المرأة الناشطة في الساحة السياسية ستواجه الكثير، وسيتم استهدافها في شرفها ونزاهة سلوكها، وهذا تلتقي عليه السلطة القمعية في الدولة والسلطة القمعية في الأسرة".

واختتمت خضر بالتساؤل، حول ماذا نريد الآن؟ نريد وعياً جديداً لما نمتلكه، قدرة جديدة وقانون يطبق على الجميع بدون استثناء في حكم القانون، حكم القانون بتطبيق قوانينا الداخلية في جمعياتنا ومؤسساتنا، بتطبيق هذه الأسس داخلياً وتداول السلطة في المؤسسات، البناء وإعطاء الفرص للشباب، لكي نتطور.

ما هي الادوات والوعي الجديد الذي يجب ان نمتلكه في ظل مرحلة مختلفة تستخدم تكنولوجيا المعلومات، وتعالج قضايا الناس، ومرحلة التعبئة السياسية، يجب إعادة الإعتبار للعضوية في المؤسسات، ويجب أن نكون كنساء عربيات حاضرات ومنظمات بشكل جيد".

زهيرة كمال مديرة مركز الأبحاث والتوثيق الفلسطينية، أشارت في مداخلتها إلى أن ما سمي بالربيع العربي، هو فعلاً ربيعاً لكن بدون ثمار، وممكن أن تأتي رياح تقتلع هذه الأزهار، هي ثورات لم تكتمل بعد، وتحتاج إلى وقت لتنضج .

وقالت كمال: "على الصعيد الفلسطيني، انتفاضة ٨٧ هي الربيع الفلسطيني الذي وضع أساساً لهذه الثورات، وعلم الشعوب أن الشعب هو القادر على التغير، أوروبا الشرقية ثارت على حكوماتها وغيرت في بلدانها دون إراقة الدماء، تعلموا مما وضعته الإنتفاضة السلمية الفلسطينية، نحن لسنا معزولين عن بعضنا البعض، فالشعوب تراقب وتتعلم من هذه التجارب وتبني عليها وفق ما يتلاءم مع طبيعتها".

وأضافت كمال: "نحن منذ الانتفاضة الماضية التي كانت فيها القضية الفلسطينية حاضرة، لكن بعد أوسلو أصبح هناك تراجعاً للقضية في الساحة العربية، مع هذه الثورات ما زالت القضية حاضرة لدى الشعوب رغم الثورات، على الصعيد النسوي كان لدينا استثمار لخبراتنا في الإنتفاضة في عدة قضايا، عندما عملنا وثيقة حقوق المرأة، وتم التواصل بين الداخل والخارج، وكانت نتيجة جهد وعمل مشترك، وفي عام ٢٠٠٥ عندما اشتركنا جميعاً في ائتلاف من أجل كوتا نسوية، والتي تحققت نتيجة نضالات الحركة النسوية الفلسطينية، عندما عملنامن خلال إئتلاف نسوي لقانون أسرة موحد، ورغم تحقيقنا إقرار القانون، تم تحقيق إنجازات عبر أوامر قضائية، أو مراسيم رئاسية لوقف بنود قوانين".

في هذا كنا جزءا من التغيير في السياق السياسي والاجتماعي الفلسطيني، وهناك العديد من الأمثلة التي لا يمكن استعراضها".

نهلة قورة رئيسة طاقم شؤون المرأة، أشارت إلى أهمية هذه الورشة لتبادل الخبرات والمعارف والاستنتاجات، حول واقع مشاركة المرأة وتقاطعها مع المرأة الفلسطينية.

سريدا عبد حسين، المديرة العامة لطاقم شؤون المرأة، أشارت إلى أن الورشة تأتي على هامش تدريب حول المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، ضمن حملة يعمل الطاقم عليها مع مجموعة من المؤسسات المحلية والعربية، بالشراكة مع منظمة التضامن النسائي للتعلم من أجل الحقوق والتنمية، وأشارت إلى أن السيدة أسمى خضر، التي قامت بجولة في مجموعة من الدول العربية، واطلعت على واقع المرأة العربية ما بعد الثورات، تشكل نافذه للإطلاع على هذا الواقع، لأنها شكلت شاهدة عيان لما حدث للنساء هناك.

عائدة توما، مديرة جمعية نساء ضد العنف من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، أشارت إلى أنه في ظل التساؤلات القائمة حول الدولة وقيامها، فدولة فلسطين يجب أن تقوم، لكن متى وعلى أي حجم من الارض، لدينا تساؤل عندما يدور النقاش في العالم العربي حول الدساتير، عن أي دستور نحن كفلسطينيات نتحدث، هل ثقلنا يجب أن يكون حول شكل الدولة، وحياتنا كمواطنات فيها، أم للهم العام أو على قضايانا النسوية.

الضحية أم الفاعلة؟

سماح الشيخ

تعودت النساء عموماً، أن تتلقى جرعات الظلم والإضطهاد لتبدأ في التفكير بحل مشكلاتها والخروج من أزماتها، وتكوين رد فعل يناسب كل امرأة، على ما تواجهه من فعل تعسفي يحاول النيل منها. يندر أن تبادر المرأة لاتخاذ تدابير احتياطية، وشبه ينعدم أن تعيش المرأة حياتها كفاعل/ة في المقام الأول، تخطط وتقرر وتنفذ وتراقب أداءها. يعود هذا للخوف الذي تدربت عليه دون أن تدرك، كنتيجة لوعي جمعي ذكوري عمره الآلاف من السنوات. بيولوجياً، المرأة إنسان كامل، لا ينقصها ولا يشوبها شائب، لكنها، وقبل تلقي أي تربية أو خبرات خارجية، أصيبت بالنكوص والارتداد والإحجام نفسياً، ليس لعيب فيها، ولكن بسبب من سياسة أمهاتها وجداتها اللواتي تدربن أيضاً على عدم قول لا، والابتعاد عن المحاولة وحتى التردد في طلب حقوقهن ولو بذوق! ولأن الحقوق لا تُطلب بل تُنتزع، أضاعت وأهدرت الكثير من حقوقها، لرعبها من الصراع لأجل الانتزاع.

حراك المرأة العربية لا يزال خجولاً جداً في أحسن أحواله. فغالبية المتنورات والمتنورين، يثابرون بحذر خشية الاصطدام والخسارة الشخصية، التي أيضاً ستكلفهم غالباً خسارة المواصلة للدفاع عن القضية النسوية. كيف لنا أن نلومهم/ن والتبشير بالنسوية الحقيقية للعامة أشبه بتعليم حمار السلطان. ليس تثبيطاً للعزائم بقدر ما هو محاولة لدفعها كتحدٍ للصعوبة وليس للاستحالة، وفي إشارة لذاك الكم من السنوات، بل والأجيال، التي تحتاجها هذه الحرب الشريفة، ومدى أهمية أن تفتح المرأة ويفتح الرجل معها عينيهما بأقصى سرعة ممكنة، لتفادي المزيد من الهدر البشري المرعب.

أما فلسطينياً، فالمرأة ترزح تحت نير الاحتلال والانقسام الداخلي معاً. أي مصيبة يريدونها أن تواجه أكثر، هؤلاء الذكور الذين يقررون هذا، والنساء الذكوريات اللواتي يصمتن أو يباركن إدارة الانقسام، للمحافظة على المصالح والمكاسب التي يجنينها من مناصبهن. الاحتجاجات النسائية موسمية، مشاريع تنمية المرأة المتعددة مرتبطة برضا الممول ومزاجه وميزانيته، الفعاليات والمؤتمرات والاحتفالات برجوازية المظهر والمخبر، والحديث عن مشروع وطني نسوي صار أشبه بالهزر، أما الحراك الشعبي على الأرض فيكاد لا يكون موجوداً.

ما أحقر دور الضحية الذي تستمرؤه المرأة وتستعذبه، مبررة إياه في البداية، بأنه قدرها، وأن «الصبر مفتاح الفرج»، ولست أزاود عليها شيئاً، وهي بالفعل ضحية أولى لممارسات الرجل المحتل، والرجل الشريك، والرجل ولي الأمر، والرجل القابع في ذهنها وذهن بنات جنسها. إنها في أحسن الأحوال مطالبة من قبل قامعيها، أن تتمتع بقدر من المازوخية (ماسوشية) كي تتحمل زوجها وأبيها وأخيها وابنها، لأن كل الرجال حولها (هيك) ربنا خلقهم.

على المرأة ألا تنتظر حدوث المعجزة، وتنتقل من منزلة الضحية لمنزلة الفاعلة، بثورة داخلية أولاً على أي معتقدات تعزز دونيتها مقابل الرجل، ثم بثورة على الوضع وواضعيه لأن أي ثورة أخرى لا تكون عمادها وقوام تمردها قضية المرأة، لن تؤدي إلا إلى مزيد من القمع ومصادرة الحقوق. الحراك الشعبي من القاع هو المفتاح. أقترح تكوين خلايا نسوية بين الأسر الصغيرة، تمتد إلى العائلات الكبيرة، ثم تشتبك وتلتحم مع الجيران والمؤسسات، لتصل إلى الأماكن العامة التي ترتادها النساء، فالجامعات والوزارات وحتى دور العبادة. الطريق يبدأ بأن تلتقي النساء ويتحدثن عن تجاربهن، يتبادلن الخبرات ويحفزن بعضهن على المواجهة، يبتكرن الوسائل ويبحثن الأدوات، متيقنات بأنهن يستطعن الأكثر. إن هذه الثورة النسوية عليها أن تكون موازية للحراك الثوري العربي، أو جزءاً منه يستفيد من أدواته وفرصه.

الفيزون في جامعة النجاح

عبد الغني سلامة

تناقلت صفحات عديدة عبر موقع الفيس بوك خبراً مفاده، أن جامعة النجاح الوطنية في نابلس، قامت بمنع الطالبات من ارتداء ما يسمى «الفيزون» داخل الحرم الجامعي. وبما أني من المهتمين بأخبار جامعة النجاح، والمتابعين للنجاحات العلمية والأكاديمية المتواصلة التي تحرزها على أكثر من صعيد؛ فقد تعجبت من الخبر، ولم أصدّقه، لقناعتي أن رئاسة الجامعة ليس لديها الوقت للانشغال بمثل هذه الأمور التافهة، في الوقت الذي تواصل فيه تقدمها وشق طريقها لأخذ مكانة أفضل في مجال البحث العلمي، لتحقيق طموحها في أن تصنف ضمن المراتب المتقدمة بين جامعات العالم المرموقة.

لذلك بدأت بالبحث والتأكد من صدقية الخبر، وقد أسعدني أن السيد خالد مفلح، مدير العلاقات العامة في الجامعة، قد نفى هذا الخبر في لقاء مع PNN، مؤكداً أن الجامعة لا علم لها بهذا الموضوع، وأنها لا تُصدر مثل هكذا قوانين. ومع استمرار البحث، وجدت أن نفس الخبر وبنفس الصياغة يجري تداوله على مواقع أخرى لجامعات مختلفة، مثل: الجامعة الهاشمية في الأردن تمنع الفيزون، جامعة اليرموك تمنع الفيزون، وهكذا.. حتى أن نفس العبارات كانت تتكرر مثل: حريتك تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، وأن المجتمع لن يصمت إذا صمت الأهل، وأن قرار المنع جاء من باب احترام التقاليد الإسلامية، ما يدل بوضوح على أن جهة معينة هي من تقف وراء نقل هذه الشائعة.

ربما يكون تناقل الخبر بين الشباب على سبيل المازحة، أو نوع من المناكفات الطلابية، وفي عصر الفيس بوك، لا يحتاج أي خبر للكثير من الوقت حتى ينتشر. ولكن المهم في الموضوع من يقف وراء صناعة الخبر، ومن يسعى لتعميمه بين الجامعات، كما لو أنه حقيقة واقعة، وما هي غايته من ذلك؟

ليس من الصعوبة أبداً الإجابة على هذه الأسئلة، فمن الواضح أن نشطاء ينتمون لجماعات إسلامية هم المسؤولون عن كل ذلك، ومن الواضح أن هدفهم من ترويج الخبر، الإيحاء بأن الجامعات تُجمع على محاربة الفيزون، وتتفق فيما بينها على تقدير خطورته، كما لو أنه آفة العصر. وأن هؤلاء النشطاء يسعون للتخلص من ظاهرة الفيزون في الجامعات، هذا على الأقل في المرحلة الحالية، أي حسب الظروف والمعطيات المتاحة، حتى باستخدام الكذب وترويج الشائعات (الكثير من الطالبات سيصدّقن الخبر، وسيلتزمن بمضمونه كما لو أنه تعليمات رسمية). وإذا ما تحسن الوضع أكثر، وتعززت قوتهم فسيواصلون مسلسل المنع، ليطال أشياء كثيرة وربما كثيرة جداً، موجودة على قائمة المحظورات والمحرمات، التي ينتظرون تهيؤ اللحظة المناسبة لفرضها على المجتمع.

علماً بأن أغلبية طالبات جامعة النجاح محجبات، وحتى غير المحجبات، فإن لباسهن محترم كباقي نساء مجتمعنا، ولكن على ما يبدو، أن هؤلاء الشبان كانوا ينظرون لزميلاتهم نظرة غير بريئة، كانت تثير فيهم غرائزهم الجنسية!! وهذا يدل أيضاً على أن جُلّ اهتمام هؤلاء النشطاء، هو كل ما يتصل بالتضييق على المرأة، ومحاصرتها، وإحكام السيطرة عليها، من خلال سلسلة من الفتاوى التي تنطلق من هوس جنسي غير عادي، نابع عن كبت جنسي وتصحّر روحي وانغلاق فكري.

من الملاحظ أن هؤلاء يمنحون أنفسهم سلطة على الفرد أعلى من سلطته على نفسه، وأعلى من سلطة الأهل على أبنائهم، وأعلى من سلطة القانون على المجتمع؛ فيتدخلون في خيارات الإنسان الشخصية، وفي لباسه ومسلكه بما يتناسب مع أفكارهم وأيديولوجيتهم المتزمتة، والتي لم يقر بها ديننا السمح المنفتح على الإنسانية، والمتصالح مع فطرة الإنسان المحب للجمال والحرية والحياة.

ملابس الطالبات ليست هي القضية الجوهرية، ولا هي المشكلة الأساسية في الجامعات العربية. المشكلة أن جامعاتنا لا تقدم شيئاً للحضارة الإنسانية، ولا تسهم في حل مشاكل العالم المتزايدة، وليس لها أي نتاج ثقافي أو أدبي يعتد به، وهي في التصنيفات العالمية بالكاد تدخل وتحتل آخر القائمة.

الأجدى بطلبة الجامعات والقائمين عليها، أن يكون تركيزهم منصباً على تطوير وتحسين مستوى جامعاتهم، وكيفية الإرتقاء بها، والإجابة على الأسئلة المفزعة: لمَ تخلو قائمة أفضل ألف جامعة في العالم من أي جامعة عربية؟! ولماذا لا تُحسن جامعاتنا سوى تخريج طوابير للبطالة؟ ولماذا لا يمتلك الطلبة مهارات البحث العلمي والتفكير الإبداعي؟ فلا نرى أي منهم في الكهوف والحقول والغابات والمختبرات وعلى قمم الجبال وفي أعماق المِّياه؛ يقومون بأبحاثهم العلمية كما تفعل جامعات العالم المحترمة!! وكل ما يعرفه هؤلاء الطلبة، هو النسخ والنقل والكتابة التنظيرية!! بل كيف يتخرج طلبة جامعيون وثقافتهم العامة غاية في الضحالة والسطحية، بل حتى في تخصصاتهم الأكاديمية!!؟

نساء وأخبار

العنف الأسري يؤدي إلى خلل جيني

الولايات المتحدة: اكتشف علماء من أميركا، خللاً في المجموع الوراثي للأطفال الذين تعرضوا لعنف أسري، وأن هذا الخلل يمكن أن يؤثر سلباً عليهم مستقبلاً. وحسب العلماء في دراستهم التي نشروا نتائجها في مجلة "موليكولار سيشياتيري" المتخصصة، فإن هذه العواقب السلبية تكون أسوأ ما يمكن لدى الأطفال، الذين عانوا من أكثر من شكل من أشكال العنف، حيث تتضرر لديهم طبقة التيلومير التي تحمي الحمض النووي للخلية مثل الطبقة البلاستيكية. وأوضح العلماء، أن هذه الطبقة هي نهايات للصبغيات الوراثية، وأن تقلصها يعرض صاحبها لمخاطر صحية عالية، مثل الإصابة بأمراض مزمنة وسرطانات.

فحص فريق الباحثين تحت إشراف إيدان شاليف من جامعة ديوك في مدينة دورهام الأميركية، المجموع الوراثي لأطفال في سن خمسة إلى عشرة أعوام، وذلك اعتماداً على ٢٣٦ عينة لأطفال بريطانيين ولدوا عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥. وكان ٤٢٪ من هؤلاء الأطفال عرضة للعنف ولو لبعض الوقت على الأقل، وهو ما علمه الباحثون من خلال استطلاع واسع لآراء الأمهات، كما علم الباحثون أيضاً، ما إذا كان هؤلاء الأطفال قد تعرضوا لعنف، ومضايقات منزلية، ومتى، أو أنهم تعرضوا لمعاملة سيئة على أيدي بالغين خارج الأسرة. وتبين للباحثين، أن الأطفال الذين تعرضوا على الأقل لشكلين من أشكال العنف، قد تقلصت طبقة التيلومير لديهم في عمر خمس إلى عشر سنوات بشكل واضح، مقارنة بأقرانهم الذين لم يتعرضوا لألم نفسي.

ازدياد عدد النساء المعنفات في السويد خلال العام ٢٠١١

السويد: تشير منظمة ملاجىء النساء والشابات المعنفات في السويد، إلى أن عدد النساء اللواتي اتصلن بالمنظمة ممن تزيد أعمارهن على الـ ١٨ عاماً، طلباً للمساعدة نتيجة تعرضهن للعنف وسوء المعاملة، في العام ٢٠١١، بلغ ٢٧٩٧٢ حالة، فيما سجل العام ٢٠١٠ قرابة ٢٧٣٧٢ حالة، وهي زيادة تبلغ نسبتها ٣٦,٥ بالمائة عما كان عليه الحال قبل عشرة أعوام. وتروي المواطنة العراقية المغتربة في السويد، ياسمين حسين، معاناتها بعد سبعة أعوام من وصولها الى السويد، حيث انتهت مع اطفالها الثلاثة للسكن في أحد المنازل المخصصة للنساء والشابات المعنفات، وتقول حسين في حديثها لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز): "ان لجوءها إلى تلك المنازل، جاء بسبب المعاملة القاسية التي كان زوجها يعاملها بها، تارة بالضرب وأخرى بإهانتها أمام أبنائها الثلاثة، مما دفعها في النهاية لطلب المساعدة". وحسين ليست المرأة الوحيدة التي تلجأ إلى طلب حماية الجهات المعنية المختصة، من العنف الذكوري الذي تتعرض له، وبرغم أن الإحصائيات في السويد لا تفصح مطلقاً عن الجنسيات التي تجرى عليها الدراسات والنتائج المستحصلة عنها، إلا أن آخر إحصائية بهذا الخصوص، أوضحت زيادة عدد النساء المعنفات اللواتي يتعرضن لسوء المعاملة. .

وتوضع النساء المعنفات اللواتي يطلبن حماية الجهات المختصة في منازل، بعناوين سرية غير معروفة، وتخصص في أغلب المرات مساعدة (موظفة) لكل حالة، تلازم المرأة صاحبة القضية خارج المنزل، وفي أحيان كثيرة داخل المنزل أيضاً، وهي حالة تولد الضيق لدى الكثير من النسوة، للتقييد الذي يشعرن به، برغم أن الهدف من ذلك ينصب في مصلحتهن. وتلفت حسين إلى أنها أُبعدت عن منزل الزوجية الذي كانت تعيش فيه مع زوجها، عشرات الكيلومترات، إذ تم نقلها إلى مدينة أخرى، ووضعت في أحدى المنازل المحمية برفقة أطفالها الثلاثة، وعينت لها مساعدة، تعاونها في أعمالها اليومية والحياتية. ووفقا لـ بوسانغ فأن ٨٥٪ من حالات سوء المعاملة التي يجري الإبلاغ عنها، يكون المتهم فيها هو الرجل وأن ٤٤,٦٪ من تلك الحالات، تحدث داخل المنزل من قبل أحد الاشخاص المقربين للحالة، فيما كشفت بوسانغ عن أن حالة من كل ثلاث حالات من سوء المعاملة، يكون السبب فيها أحد المقربين للمرأة.

مائتا حالة عنف ضد المرأة في مركز الأمان الأسري

السعودية: كشف مركز الأمان الأسري عن عدد حالات العنف ضد المرأة التي وردت إليه، حيث بلغت مائتي حالة، تنوعت بين العنف الجسدي والتحرّش الجنسي والإساءة النفسية، إضافة إلى الاستغلال المادي، حجب المستندات والأوراق الثبوتية والعضل، في مقابل حالتي عنف جسدي ونفسي مرتكبة ضد الرجل. وأوضح نائب المدير التنفيذي في برنامج الأمان الأسري ماجد العيسى، أن البرنامج يعمل على تقديم المشورة المناسبة للمعنَّف ومساندته نفسياً ودعمه عاطفياً من قبل الاختصاصيين، ويتمّ حلّ مشاكلهم بمخاطبة الجهات التي يمكن أن تساهم في ذلك، من خلال لقاء وطني للخبراء حول العنف الأسري يقدّمه برنامج الأمان الأسري سنوياً، تحت رعاية الأميرة عادلة بنت عبد اللَّه بن عبد العزيز. فضلاً عن عرض القضايا على عدة جهات، منها وزارة الشؤون الاجتماعية والداخلية، الصحة والتربية والتعليم، الثقافة والإعلام والشؤون الإسلامية، إضافة لهيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية التابعة لها، الجامعات والمراكز البحثية والعديد من المؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية، إلى جانب مناقشة أبعاد المشكلة من قبل الجمعيات الخيرية، والخروج بتوصيات مشتركة يعمل على تنفيذها بشكل سنوي. منوّهاً إلى إمكانية استعانة المرأة المعنّفة بالمركز لعلاجها، حتى وإن لم تتمكن من الحضور، عن طريق اتصالها على هاتف البرنامج الإرشادي الخاص بمشاكل العنف الأسري، الذي يعمل بدوره على تقديم المشورة اللازمة والعلاج بكافة الطرق الممكنة.

٤٩٢ حالة عنف أسري يتعامل معها مستشفى البشير

الأردن: تعامل مستشفى البشير مع ٤٩٢ حالة عنف أسري خلال الأشهر الستة الماضية، التي شكل العنف ضد الزوجة ما نسبته ٧١٪ منها، بحسب رئيس لجنة حماية الأسرة في المستشفى، مستشار الطب الشرعي الدكتور هاني جهشان. وقال جهشان لـ"الغد": "إن العنف ضد الطفل شكل ٢١٪ من الحالات المذكورة، في حين بلغت نسبة العنف الجنسي ٥٪، وأدخل منها للمستشفى ٣٠ حالة. وبين أن الصعوبات التي تواجه الكادر الصحي في المستشفى، تتمثل بصعوبة تشخيص العنف الأسري، بخاصة العنف ضد الأطفال، وبالتالي عدم إبلاغ إدارة حماية الأسرة عن الحالات، وقلة المعرفة بالمرجعيات القانونية المختصة بإلزامية التبليغ". ولفت إلى إشكالية عدم القناعة بأن العنف الأسري يمثل مشكلة صحية، وأنه ينحصر بكونه مشكلة اجتماعية أو قانونية، وبالتالي غياب المرجعية المهنية الأخلاقية بالالتزام في التعامل مع الحالات، أما الصعوبات القانونية، فتتمثل في صعوبة فهم النصوص القانونية المتعلقة بالعنف الأسري، وتضارب بعض مواد القانون. من جهته، قال مدير عام مستشفى البشير الدكتور عصام الشريدة، إن إدارة المستشفى وفرت البيئة المناسبة لإنفاذ مهام اللجنة، ولمواجهة العقبات والصعوبات، بتوفير عيادة في قسم الإسعاف والطوارئ، يتوفر فيها كادر تمريضي على مدار الساعة، لضمان العمل والتنسيق بما يخدم ضحايا العنف الأسري. وبين الشريدة، أن العنف يشكل جزءاً مهماً من أسباب المرض والوفيات التي يتعامل معها القطاع الصحي، مشيراً إلى أن الإحصاءات العالمية تبين أن ٩٪ من الوفيات، و١٦٪ من الإعاقات ناتجة عن العنف، وهي نسبة مرتفعة تستوجب أن تكون الاستجابة والوقاية من العنف الأسري ضمن أولويات وزارة الصحة. ولفت إلى كبر حجم الكلفة المالية التي يتكبدها القطاع الصحي على المستوى الوطني، بسبب العنف، والتي تتراوح بين خدمات الإسعاف والطوارئ، إلى العمليات الجراحية والعلاج النفسي، ما يستوجب وجود إجراءات مهنية بمرجعية قانونية وأخلاقية، للتعامل وقائياً مع العنف الأسري، بحيث تعتمد مبدأ الصحة العامة للوقاية قبل حصول العنف، وبمنع عواقبه الخطرة في حال حدوثه، التي قد تصل إلى الإعاقة أو الوفاة.

المرأة والحياة العامة والسياسة

المفتاح والأقفال

تحسين يقين

أبرز ما في الحياة العامة هي الحياة السياسية، لذلك ثمة صلة كبيرة، فما نتحدث به عن الحياة العامة لا يبعد عن السياسة، كذلك نقصد بالسياسة الحياة العامة كونها أبرز ما فيها.

سؤال مؤلم كوننا ما زلنا نطرحه، وجواب من السهل نظرياً فعله، لكن عملياً سننتظر فترات زمنية للنضوج الاجتماعي والسياسي، ذلك أن «جندرة» العمل الحكومي والمجتمعي، لا تأتي بتأسيس وحدات للنوع الاجتماعي فقط، بل لا بدّ من تأسيس وعي اجتماعي يكون ضمانةاستراتيجية للمستقبل.

سؤال وجواب ونقاش أتمنى أن نتجاوزه، وأن تصبح المرأة نداً وشريكاً للرجل، فنصبح مجتهدين عن كيفية تنفيذ الرؤية والعمل للنهوض، أكثر بكثير من الحديث عمن سيقوم به، رجلاً كان أو امرأة! المهم أن نقوم به وهو كثير وكبير! الدور موجود، وهو كعمل «يشغّل» كليهما!

في الطب نبحث عن دواء لمرض معين نتألم منه الآن، ولا نبحث كمرضى عن تاريخ المرض والدواء، ولعل في بحث قضايا المجتمع ما هو مشابه ومختلف. مشابه، كوننا نريد دخول فعلي لمستقبل مساواة وعدالة في المجتمع. مختلف، كوننا نحتاج دوماً للتعرف على تاريخنا العام والخاص (الاجتماعي، السياسي، الأدبي..الخ).

رغم التحسن الذي طرأ على خطب الجمعة، فما زالت بحاجة لتطوير وعصرنة، لكن لماذا أقول ذلك؟

إن ما نقوم به من أدوار تنويرية طوال أيام الأسبوع، يصطدم وصوله مثلاً من خلال موعظة يتم توظيف الدين لمحاربة المرأة وانتهاك حقوقها، التي ساهمت الأديان فيها، بما فيها الدين الإسلامي. آخر خطيب استمعت لخطبته، دعا المرأة في المجتمع القروي إلى العودة إلى البيت والاهتمام بالبيت والأبناء والسهر على راحة الزوج! وكل ذلك دون سند شرعي!

لكن هل ستطول القراءة، خصوصاً ونحن في أمسّ الحاجة للانطلاق والتحرر من أسر الماضي والحاضر، لنركض ونطير إلى المستقبل وفيه!

جيد أن يطلب مني الاجتهاد كتابة في هذه القضية، في سياق اهتماماتي وقناعاتي، وحاجاتي كمواطن أولاً، لأنني أؤمن بأن «لا يتيسر إصلاح الرجل إلا بإصلاح المرأة»، كما قالت مي زيادة، ولعلني أذهب لتجليات العبارة بما يتفق مع موضوع المقال: الدور؛ بمعنى أن المجتمع الإنساني الحقيقي لن يكون إلا بهما معاً، الرجل والمرأة. ولن يسعد الرجل ويرتاح إلا بوجود المرأة شريكة. وحتى تتحقق الأماني، نحن بحاجة لتحولات اجتماعية، وكيف ستتحقق التحولات إن لم نساهم فيها كل بما وهب من دور!؟

القانون مهم، وقطعنا شوطا فيه وبه، والتربية والتعليم، ومؤسسات الإعلام الجماهيري بما فيها خطب الجمعة في المساجد!

باتجاه الفعل، أرى أن هناك استلاباً للدور: استلاب خاص لدور كل من النساء والشباب.

فئتان ما زالتا مهمشتين في اتخاذ القرار وصناعة الفعل!

النساء والشباب قطاعان بحاجة للتعاون بل والتحالف!

تحالف ضروري

الشباب والشابات أمل الشعب ومستقبله!

والنساء أيضاً، والشابات نساء!

كنتيجة، يشكل تحالف المرأة والشباب مدخل استراتيجي للنهوض بالمرأة كصانعة قرار، وشريكة حقيقية في الأسرة والمؤسسات والحياة. لنستعرض معاً بعضاً من النقاشات في مجتمعنا حول دور المرأة.

نفذت مؤسسات المجتمع المدني برامج مختلفة لتقوية ودعم القيادات السياسية الشابة، بما يضمن مشاركة منصفة للجيل الشاب نساءً ورجالاً في عملية التنمية، وبناء الدولة الديمقراطية، انسجاماً مع الحاجة إلى إجراء إصلاحات سياسية ومجتمعية وبنيوية، وضخ دماء شابة في العمل السياسي والمجتمعي، وإسنادها للوصول إلى مواقع قيادية داخل البنى الاجتماعية والسياسية المختلفة. وخلال العقدين الأخيرين تقريباً، والنقاش يدور في المجتمع وتمحور حول المحاور الثلاث الآتية:

مفهوم القيادي الشاب وتعريفه وأهمية وجود القيادة الشابة في السلطة وفي الأحزاب وغيرها، حجم التمثيل الحقيقي للشباب والمرأة في قيادة الأحزاب. ومعيقات تقدم الشباب إلى مواقع قيادية عليا داخل الأحزاب، والاقتراحات للحد من هذه الصعوبات. وما زال النقاش مستمراً حول استراتيجية تطوير مشاركة الشباب والمرأة في قيادة القوى والأحزاب السياسية. ومن أجل التعرف على مستقبل القيادات الشابة وعلاقتها بالمرأة، كجزء منها، حيث إن القيادات الشابة تحتوي الجنسين، وكقطاع له خصوصيته، حيث أن قطاع المرأة قطاع مميز له هيئاته ومؤسساته وقاعدته أيضاً، كان لا بد من رصد ملاحظات المجتمع الفلسطيني ومنه المجتمع المدني بشكل خاص، لأن لذلك بعداً استراتيجياً مهماً، له علاقة بالبنية السياسية التي ستسود مستقبلاً ورؤيتها للتنمية والحكم والإدارة (المقاومة والتفاوض على مستوى الاشتباك مع الاحتلال).

إن المراقب الاجتماعي استطاع رصد ملاحظات حول حجم التمثيل الحقيقي للشباب والمرأة في قيادة الأحزاب، حيث أن نسبة تمثيل المرأة في قيادة الأحزاب ضعيفة. أما أسباب ضعف وجود المرأة في مستوى صنع القرار فيمكن أن تعود إلى ما يلي:

- سيادة الثقافة السلفية والروح السلطوية الذكورية داخل الحزب، على غرار ما هو موجود داخل المجمع.
- تأثر النساء بهذه الثقافة وإحجامهن عن الرغبة في الانتماء التنظيمي للحزب، خوفاً من تسليط الضوء الإعلامي عليهن، أو خشية تعرضهن للمساءلة العائلية والاجتماعية.
- ضعف البرامج الموجهة للنساء من قبل الأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني، باتجاه تمكين المرأة وحقها في التمثيل في مواقع صنع القرار.
- استمرار انتهاج أسلوب حصر مشاركة المرأة في الأحزاب في إطار المنظمة النسوية، وعدم إدماجها في مستويات العمل الحزبي المختلفة.

أما عن أسباب تراجع النساء عن العمل السياسي والتنظيمي، فقد تم ربط تراجع دورهن بالمعيقات الاجتماعية أولاً، وارتباط ذلك بالثقافة السلفية السائدة إزاء المرأة، التي تعرقل تطور دورها السياسي، وتحد من انطلاقها إلى العمل السياسي ذي الطابع العلني، وتأثير التيار الديني في التشكيك بأهمية دور المرأة السياسي.

وقد أثارت مسألة مشاركة المرأة نقاشاً واسعاً من القيادات الشابة، حيث تم تحميل قيادة الأحزاب المسؤولية عن ضعف نسبة تواجد المرأة في مواقع قيادية، على خلفية أن الأحزاب لا تملك الوعي والجرأة للإقرار بحقوق المرأة.

هل ستكون استراتيجية مستقبلية؟

ثمة الكثير من التقاطعات في هموم قطاع القيادات الشابة وقطاع المرأة، وهذا يفسح مجالاً لإقامة علاقة تحالف بين القطاعين، يساعد على ذلك أنه أصلاً هناك تمثيل للمرأة داخل القيادات السياسية الشابة.

إن القيادات الشابة والمرأة، يسعيان لتحقيق وضع حقوقي أفضل لهما، خصوصاً في مسألة التمثيل في قيادة الأحزاب، وهما يسعيان لتغيير القوانين المحددة للقيادة. كما أن المرأة تجد في القيادات السياسية الشابة مجالاً للحوار والتحالف أكثر من القيادات الأكبر سناً، ذلك أن الشباب أكثر تفهماً واستجابة لقضايا المرأة، وأكثر سنداً لها، فكما تنظر القيادات التقليدية للشباب، على أنهم غير مؤهلين للقيادات، وأنهم ما زالوا أطفالاً، فإن ذات المؤسسة التقليدية لها نظرة سلفية للمرأة باتجاه الإقرار بعدم الأهلية.

لذلك فإن التواجد للشباب والمرأة في البنى السياسية الرسمية والحزبية، يقوم على الشكلانية. فلا عجب إن سعت المرأة والشباب إلى المطالبة بالتجديد والتمكين وخوض الانتخابات. ثمة مسألة تتصل بما سبق، وهي أن هناك شكوى للمرأة الشابة داخل الأطر والمؤسسات النسوية، فكما أن الشباب يعانون في الأحزاب، فإن الشابات تعاني بشكل مزدوج، أي داخل الأحزاب وداخل الأطر والمؤسسات النسوية. لذلك يجب تحسين وضع المرأة الشابة داخل الأطر والمؤسسات النسوية، باتجاهات ديمقراطية، تقوي تحالف قطاع المرأة مع قطاع القيادات السياسية الشابة في المجتمع الفلسطيني.

وهكذا فإما أن تعصرن المؤسسة الحزبية والأطر النسوية أوضاعها البنيوية، باتجاه تقوية ودعم وصول الشباب والمرأة إلى مواقع صنع القرار، وإما أن تضطر القيادات الشابة والمرأة، إلى الإعلان عن تحالفات جديدة فريدة من نوعها، تقوم بين الشباب والنساء، (خصوصاً الشابات) فإقامة تحالف من هذا النوع، سيغير وضع الحكم في فلسطين، وسيعد بمثابة ثورة أو انقلاب، لأنه لا يقوم على التحالف الإيديولوجي أو السياسي، اللذين سادا طوال الفترة السابقة. وحتى نفتح أقفال الحياة العامة، والحياة السياسية، لا بدّ من مفتاح التحالف الموضوعي بين النساء والشباب، المرأة شباب، الشباب شابات؛ إذن فإن العلاقة الوثيقة أصيلة، وهي موجودة وعضوية أيضاً.

Ytahseen2001@yahoo.com

الحلقة 4

الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق المرأة الفلسطينية

المحامي علي أبوهلال

الإنتهاكات الإسرائيلية لحق المشاركة السياسية

تتناول هذه الحلقة الإنتهاكات الإسرائيلية لحق المشاركة السياسية، وخاصة الإنتهاكات التي تتعرض لها أعضاء المجلس التشريعي من النساء.

فقد كفلت القوانين الوطنية والدولية وسائر المواثيق والإتفاقيات ذات الصلة، حق المشاركة السياسية للمرأة والرجل على حد سواء، بدون تمييز على أساس اللون أو الجنس أو الانتماء السياسي أو الفكري أو العقائدي.

وفي هذا الإطار نصت المادة الأولى وحتى الثالثة من إتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٤٠ (د-٧)، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول ١٩٥٢، تاريخ بدء النفاذ: ٧ تموز ١٩٥٤، وفقا لأحكام المادة ٦ (على حق التصويت للنساء في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز، كما أن لهن الأهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالإقتراع العام، ولهن حق تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال ودون أي تمييز).

كما أكدت هذه الحقوق أيضاً الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ورغم هذه المنظومة القانونية والحقوقية، التي تكفل حقوق المرأة وحرياتها، إلاّ أن حقوق المرأة الفلسطينية لا تزال تتعرض للإنتهاك والمصادرة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تعد المرأة الفلسطينية نصف المجتمع، ومع ذلك لم تنل حقوقها على الصعيد السياسي، الأمر الذي يقتضي من المرأة مواصلة نضالها المزدوج الوطني والاجتماعي، فمن جهة على المرأة أن تناضل ضمن المشروع الوطني الكفاحي، بحيث تشكل جزءاً ورافداً هاماً ورئيساً من روافده، وفي الوقت نفسه أن تناضل داخلياً من أجل نيل حقوقها السياسية والاجتماعية غير منقوصة، مثل المشاركة الفاعلة في الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً، وحقها في تقلد الوظائف العامة، وحقها في الميراث، وحقها في إبداء الرأي والتعبير وحقها في التنظيم النقابي والسياسي.

ورغم أن االكفاح الوطني ضد الاحتلال، ومن أجل إنجاز الحرية والاستقلال لشعبنا، يحتل الأولوية في نضال المرأة على أولوية نضالها من أجل حقوقها الاجتماعية والديمقراطية، إلاّ أن ذلك لا يعني إهمال نضال المرأة على الصعيد الاجتماعي، بل يتطلب توازي المسارين الوطني والديمقراطي.

المرأة تحقق تقدماً محدوداً في انتخابات المجلس التشريعي

وفي أبرز محطة سياسية هامة للنظام السياسي الفلسطيني، حصلت النساء ككل على سبعة عشر مقعداً في المجلس التشريعي من خلال النظام الملزم للقوائم النسبية. بواقع ستة لحركة «حماس»، وثمانية لحركة «فتح»، وواحد عن كل من قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، وقائمة فلسطين المستقلة، وقائمة الطريق الثالث. ولم تحرز المرأة على صعيد الدوائر أي مقعد على الإطلاق. وبذلك تكون المرأة قد حصلت على نسبة أقل قليلاً من ١٣٪ من عدد أعضاء المجلس التشريعي. وهي أفضل مما كانت عليه في المجلس السابق (انتخابات التشريعي في يناير ١٩٩٦م) حيث فازت خمس عضوات من النساء فقط من مجموع ٨٨ عضواً في المجلس أي بنسبة ٥,٦٪. ولكنها تبقى دون المستوى المطلوب التي طالبت به المرأة، وبالتأكيد أقل من نسبة ٢٠٪ التي أُقرت صيغة ملزمة للقوائم. وشكلت نائبات حركة حماس نسبة ٣٤,١٪ من نائبات المجلس التشريعي الفلسطيني (موقع انترنت رقم ١٥).

والحقيقة أن الانتخابات قد شهدت بشكل عام ضعفاً في الترشيح النسوي على مستوى الدوائر، فمن أصل أربعمائة وثمانية مرشحين في ست عشرة دائرة، لم تترشح سوى ثماني عشرة امرأة، أي بنسبة ٤,٤٪ وهي نسبة متدنية جداً، ولا تعكس الحد الأدنى من الاهتمام أو من حضور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية. ومن أصل ست عشرة دائرة، لم تترشح ولا امرأة في خمس دوائر. أما العدد الأكبر من النساء المرشحات في الدوائر، فقد جاء من عدد قليل من الدوائر. حيث أن إحدى عشرة امرأة منهن ترشحن في أربع دوائر. في حين لم تترشح في الدائرتين الأكبر (وهي الخليل وغزة) سوى امرأة واحدة في كل منهما. وهي مشكلة سابقة على موضوع الانتخابات، وتستحق الاهتمام من قبل المعنيات أولاً، ثم من قبل المنظمات النسوية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني والفصائل السياسية.

فالمجتمع الفلسطيني لا يختلف كثيراً عن غيره من المجتمعات العربية الأخرى، من حيث الموروث الثقافي ومن حيث البنية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي لا يمكن رؤية وضع المرأة الفلسطينية ومدى مشاركتها في الحياة السياسية والعامة وفي مواقع صنع القرار، وتقلد المناصب العامة بعيداً عن واقع المرأة العربية.

وإذا كان الشعب الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من محيطه العربي، فهذا لا ينفي عنه بعض الخصوصية، إذ لا يمكن مقارنة وضع مجتمع يعيش حالة من الاستقرار النسبي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بمجتمع لا يزال يرزخ تحت الاحتلال، ولم تتحد معالمه بصورتها الكاملة بعد.

الإنتهاكات الإسرائيلية لحق المشاركة السياسية

حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إفشال عملية الانتخابات التشريعية الفلسطينية، باعتبارها أحد تجليات حق المشاركة السياسية، عن طريق إقامة الحواجز العسكرية، لمنع حرية الحركة والتنقل في الأراضي الفلسطينية للمرشحين والناخبين من النساء والرجال.

ووقف المواطنون الفلسطينيون من النساء والرجال ساعات طويلة أمام تلك الحواجز، أدى إلى انقضاء الوقت قبل وصولهم لمراكز الاقتراع والتسجيل، كما أعاق المرشحين والمرشحات من ممارسة حقهم/ن في الدعاية الإنتخابية والوصول لمختلف المناطق بحرية وأمان، خاصة فيما يتعلق بحرية الوصول إلى مدينة القدس، أو التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يحول بينهم/ن وبين ممارسة الدعاية الإنتخابية بهدف التعريف ببرامجهم وكسب التأييد الشعبي لهم.

وساهم بناء الجدار العنصري الإسرائيلي في تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، وتحويلها إلى جزر سكانية معزولة عن بعضها، تتحكم في مداخلها ومخارجها الحواجز الإسرائيلية، والبوابات المقامة في الجدار. وأدى الجدار إلى حصار الفلسطينيين في أماكن سكناهم، وإعاقة تنقلاتهم للمشاركة في الإنتخابات.

كما أعاقت سلطات الاحتلال الدعاية الإنتخابية للمرشحات والمرشحين للإنتخابات التشريعية، وتعرض هؤلاء إلى التوقيف والاحتجاز لساعات طويلة، كما تم اقتحام العديد من الاجتماعات واللقاءات مع جمهور الناخبين، وخاصة في مدينة القدس المحتلة.

وبعد الانتخابات، استمرت الإنتهاكات الإسرائيلية ضد أعضاء المجلس التشريعي من النساء والرجال، وتمثلت في تقييد حرية الحركة والتنقل، بالإضافة إلى الاعتقال وسحب الهويات المقدسية من نواب القدس وإبعادهم من المدينة المقدسة.

حيث ارتفع عدد النواب المعتقلين في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي إلى (٢٥) نائباً، بعد اعتقال د.عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي، أثناء عودته إلى بيته على أحد الحواجز الإسرائيلية في رام اللّه، والنائب خالد طافش من منزله في بيت لحم.

ومن الجدير بالذكر أن استهداف النواب واعتقالهم قد بدأ في آذار ٢٠٠٣، حينما أقدمت سلطات الإحتلال على اعتقال النائب حسام خضر، وأصدرت بحقه حكماً بالسجن ٧ سنوات، وأفرج عنه وأعيد اعتقاله إدارياً في العام الماضي، وفي نيسان ٢٠٠٤، اعتقلت النائب مروان البرغوثي، وأصدرت بحقه حكماً بالسجن المؤبد خمس مرات، والنائبين كانا أعضاءً في المجلس التشريعي، وانتخبا في دورته الأولى التي جرت عام ١٩٩٦، فيما الثاني أعيد انتخابه وهو في السجن في انتخابات المجلس التشريعي الثانية في كانون ثاني ٢٠٠٦ .

وفي ١٤ آذار ٢٠٠٦، اقتحمت قوات الاحتلال سجن أريحا، واختطفت النائب أحمد سعدات من هناك وزجت به في سجونها، ومن ثم أصدرت بحقه حكما بالسجن ٣٠ عاماً.

وفي أواخر حزيران عام ٢٠٠٦، وفي تطور خطير، قامت قوات الاحتلال بحملة اعتقالات واسعة وجماعية، هي الأولى من نوعها، استهدفت عشرات النواب الذين ينتمون لحركة حماس، بعد الإعلان عن أسر الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط " في قطاع غزة، حتى وصل عدد النواب المختطفين آنذاك إلى قرابة خمسين نائباً، وبالرغم من إطلاق سراح غالبيتهم، إلا أن البعض منهم أعيد اعتقاله للمرة الثانية والثالثة، وهكذا توالت إعتقالات النواب واستمر استهدافهم منذ العام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا دون توقف.

وقد نالت الإعتقالات النائبة منى منصور من نابلس في وقت سابق، فيما تعرضت عدد من عضوات المجلس التشريعي إلى العديد من الانتهاكات الإسرائيلية خلال السنوات الماضية.

في ضوء استعراض الإنتهاكات الإسرائيلية لحق المشاركة السياسية، يتضح أن سلطات الاحتلال لم تميز في هذا الشأن بين رجل أو إمرأة، فقد انتهكت الحقوق السياسية لكل من النساء والرجال على حد سواء، وفي ذلك تأكيد واضح لانتهاك سلطات الاحتلال لكافة المواثيق والإتفاقيات الدولية، التي تكفل وتصون حق المشاركة السياسية بشكل عام.

رياض الأطفال... إستعباد وانتهاك للحقوق

عنان الناصر

سلب للحقوق، وتدني للأجور، ووظائف غير مستقرة، هي أبرز القضايا التي تعاني منها العاملات في رياض الأطفال في المجتمع الفلسطيني، في ظل غياب قوانين تنصف هذا القطاع والعاملين به. وتأتي مناسبة الأول من أيار هذا العام، كفرصة تحاول فيها العاملات رفع أصواتهن عالياً سعياً لإنصافهن ومنحهن الحقوق الوظيفية، إسوة بالعاملين في المدارس، وفق قانون يضمن لهن حقوقهن ومكانتهن وكرامتهن.

أكد الأمين العام للاتحاد العام للنقابات المستقلة محمود زيادة، في لقاء خاص مع «صوت النساء»، أن وضع العاملات في رياض الأطفال يعد غاية في الصعوبة، منوهاً إلى أن معظم العاملين في قطاع رياض الأطفال هم من فئة النساء.

قال زيادة: «إن الظاهرة المستشرية في هذا القطاع، توصف بتأنيث وتوريث الفقر والعبودية، لا سيما أننا نجد عند المقارنة بين ما يجنيه الرجال مقابل عمل المربيات في رياض الأطفال، فرقاً شاسعاً في الأجور والحقوق وفق الإحصائيات التي أعدتها نقابة العاملات في رياض الأطفال واتحاد النقابات المستقلة ومركز حقوق العاملين».

فيما أوضح أن معدل الأجور في رياض الأطفال لا يتعدى ستمائة شيقل، في ظل وجود عاملات ومربيات يحملن درجة البكالوريوس والدبلوم، وقليلات يحملن درجة الماجستير.

أوضح زيادة، أنه في حالة المقارنة مع العاملين في المدارس، فإنهم يحصلون على العديد من الحقوق والامتيازات، كالإجازات السنوية والعطل الرسمية وإجازات نهاية الأسبوع، والعطل في المناسبات والأعياد ضمن المنصوص عليها في قانون العمل، إضافة إلى أن الأجور لا تقارن مع ما تجنيه العاملات في رياض الأطفال، اللواتي لا يحصلن على أي من الحقوق المذكورة.

وبخصوص الحديث عن الحد الأدنى من الأجور، كما تصرح بعض الجهات قال زيادة: «إنه على افتراض أن الحد الأدنى تم إقراره بمبلغ ١٥٠٠، شيقل فإن العاملات في رياض الأطفال يعملن بثلث أو ربع الحد الأدنى من الحقوق المترتبة لهن للعيش ضمن حياة كريمة».

أضاف: «هذا يعني وجود عمل قسري بالإكراه، يتم تحت سيف التهديد الدائم بالفصل من الوظيفة، والاستغناء عن العاملات، ما يدفعهن للعمل ضمن هذه الظروف المقيتة».

موضحا أن لهذه البيئة وهذه الظروف انعكاسات خطيرة على العملية التربوية والتعليمية للأطفال، وهي مرحلة يتم على أساسها بناء القدرات اللغوية والنطقية والعقلية والنفسية للأطفال، وهذا سينعكس سلباً عليهم في هذه المرحلة، وسينعكس عليهم مستقبلاً.

وأفاد أن هذه مسؤولية تجاه المستقبل، متسائلاً في الوقت ذاته، إلى أي مستقبل نحن ذاهبون بهذه الطفولة في ظل الواقع المعاش؟

لفت إلى أن المعيار الحقيقي للاهتمام بمستقبل الطفولة المبكرة، يتمثل بالمصارعة لإقرار حد أدنى للأجور وتطبيق قانون العمل، وتحمل كافة الجهات لمسؤولياتها، وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم، من خلال إلزامية التعليم في رياض الأطفال، وربط إجراءات الترخيص باحترام إرادات وكرامة العاملين في الرياض، واحترام وتطبيق قانون العمل.

فيما شدد على ضرورة مطالبة وزارة التربية والتعليم باعتماد منهاج موحد، وفق ثقافة ورؤية تتلاءم وثقافة الشعب الفلسطيني والقيم، وأن لا تبقى عرضة للتصرف حسب أهواء ورغبات القائمين على هذه الرياض.

وقال زيادة: «إن كافة الجهات تتحمل المسؤولية، ومطالبة بالذهاب إلى خطة استراتيجية موحدة، والعمل على معالجة الحالة القائمة التي يعاني منها الأطفال والعاملات، وذلك من خلال جهد تنسيقي مشترك».

وأضاف: «بدورنا كاتحاد نقابات مستقلة، قدمنا ملاحظات ومطالبات، وحصلنا على وعود بالمتابعة، ونقدر الوضع المادي للحكومة والصعوبات القائمة، ولكن هذه الأمور لا تمنع وجود خطة استراتيجية، ووضع رؤية وتصور يعالج وينهي الوضع القائم على عدة مراحل».

واقع مرير

بدورها، قالت نهاية حامد شاهين، منسقة منطقة رام اللّه في مركز المصادر للطفولة المبكرة: «إن واقع رياض الأطفال في فلسطين، يعد صعباً ومريراً ويمكن التطرق له من خلال وضع العاملات، وبيئة الرياض، والبرامج والمواد التربوية التي يتم تدريسها». وأكدت شاهين، أن البيئة الخاصة برياض الأطفال في المحافظات، لم تصمم لتكون رياض، فمعظمها مستأجر أو عبارة عن منازل قديمة، وبالتالي فإن البيئة غير مؤهلة لاستقبال الأطفال من نواحي الأمان وتوفر الوحدات الصحية والمساحات الآمنة والمغلقة. وأوضحت أنه لا توجد بيئة مثيرة وداعمة لتطبيق التعلم النشط، أو التعلم من خلال اللعب. وفيما يتعلق بواقع المربيات وظروف عملهن، بينت شاهين، أنهن يعانين أوضاعاً صعبة ومريرة، نتيجة تدني الرواتب وغياب الحقوق، حيث لا يوجد عقود عمل، وليس هناك قانون عمل مطبق يوفر الحماية لهن، كما لا يوجد حد أدنى للأجور. وأوضحت أن الاجازات ليست مدفوعة الراتب، وإجازة الولادة والأمومة تكون مجتزئة، إضافة إلى أن جزءاً كبيراً من هؤلاء المربيات غير مؤهلات، فيما يعتبر جزء منهن رياض الأطفال محطة للانتقال إلى وظائف اخرى. وبخصوص المصادر والمواد التربوية لفتت شاهين، إلى أنها متنوعة، ومنها ما هو غير مناسب، كما أن المناهج غير واضحة للمربيات، حيث من المفترض أن يكون منهاج الرياض عبارة عن أنشطة وفعاليات تمارسها المربية وتخططها العاملات في الرياض، للوصول إلى نمو كامل للطفل.

وأشارت إلى أن جميع الرياض لا يوجد بها إطار واضح أو استراتيجية وطنية للطفولة المبكرة، مما سيجعل الأطفال عرضة لدفع الثمن في الأجيال القادمة، وربما يكونوا هم الضحايا كما حدث في بعض الرياض لغياب المعايير. وعن المسؤول حول هذا الموضوع، أكدت أن الكل يتحمل المسؤولية، وعلى الجميع التكاتف للنهوض بهذا الواقع.

وأوضحت شاهين، أن هناك حراكاً من قبل عدة مؤسسات، لعمل إطار والسعي للملمة هذا القطاع، مؤكدة أن المطلوب يتمثل في ضرورة عمل استراتيجية واضحة تضمن كل هذه المعايير.

ودعت جميع الوزارت ذات الصلة، كوزارات العمل والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات المانحة، لتكاتف الجهود وتعديل الوضع القائم. وأشارت إلى أن مركز المصادر للطفولة المبكرة، يعمل على تأهيل وتدريب العاملين في قطاع رياض الأطفال، وإصدار مواد تربوية لكل العاملين في هذا القطاع، وإعداد دراسات عن واقع الطفولة.

يخالف اتفاقية حقوق الطفل

من جهتها، قالت انتصار حمدان، مديرة برنامج المسؤولية الاجتماعية في مركز إبداع المعلم: «إن رياض الأطفال تخضع للقطاع الخاص والاتحادات والجمعيات الخيرية، فيما تقتصر مسؤولية وزارة التربية والتعليم، بالإشراف على منح التراخيص، مما يعني أن الجهات المسؤولة عن رياض الأطفال ليست الحكومة، وبالتالي هناك سعي لتحقيق فائدة مادية من وراء ذلك».

وأضافت حمدان: «أن هذا يعني أن هناك العديد من الأسر الفقيرة حرم أطفالها من مرحلة التعليم المبكر، بسبب أوضاعها الاقتصادية، وهذا يخالف اتفاقية حقوق الطفل العالمية، التي وقعت عليها الحكومة الفلسطينية، والمتمثلة بمجانية التعليم، لا سيما في المراحل المبكرة». ولفتت إلى وجود انتهاكات كثيرة بحق العاملات في رياض الأطفال، بحيث تتمثل بعدم منحهن حقوقهن على مختلف الأصعدة، سواء تلك المتعلقة بالأجور أو طبيعة الدوام والحقوق المتعلقة بالإجازات وغيرها الكثير. وبينت حمدان، أن رياض الأطفال تعد قطاعاً غير جاذب لحملة الشهادات، حيث تعمل به الغالبية العظمى بنسبة تعليم أقل من الثانوية العامة، وهناك العديد ما دون ذلك، الأمر الذي ينعكس سلباً على الأطفال وطبيعة تعليمهم في هذه المرحلة الهامة.

وبخصوص الظروف البيئية في رياض الأطفال خاصة في القرى والمناطق المهمشة، بينت حمدان، أنها تعد بيئة غير مؤاتية وغير ملائمة، لغياب الأماكن الخاصة باللعب، حيث عادة ما تكون الرياض مقامة داخل بيوت قديمة، وينقصها الملاعب والمساحات الآمنة، وعدم توفر الألعاب المناسبة.

وفيما يتعلق بالظروف الصحية، وخاصة ما يقدم في المقاصف، أكدت أن هناك غياب للرقابة على ما يقدم داخل المقاصف، حيث يتم بيع الكثير من الشيبس والمواد تكون غير مناسبة للأطفال، وبالتالي يعد ذلك مخالفة أخرى لاتفاقية حقوق الطفل، التي أكدت على مجانية التعليم وتوفير الظروف الصحية الملائمة.

وقالت: «إن هذه الفئة العمرية بحاجة للمزيد من الاهتمام والمتابعة والالتزام، ولا بد من الاستثمار بهذا القطاع، حتى نضمن تخريج أجيال قادرة على تحمل المسؤولية خلال الأعوام القادمة، داعية الحكومة لتحمل مسؤولياتها وإيلاء هذا القطاع أهمية خاصة».

صوت يتعالى

ولمناسبة الأول من آيار وحقوق العاملات في هذا القطاع، أوضحت أن صوت المربيات بدأ يتعالى سعياً لتحقيق تقدم على عدة أصعدة، خاصة وأنه تم تكشيل جسم نقابي للعاملات في رياض الأطفال، مطالبة صناع القرار بالإنصات لمطالب هؤلاء العاملات والوقوف إلى جانبهن.

وفي إطار ذي صلة، أعلن الإئتلاف من أجل بيئة تعليمية، انطلاق فعاليات الحملة العالمية للتعليم في فلسطين، ما بين التاسع عشر والثامن والعشرين من الشهر الجاري. وجاء ذلك خلال مؤتمر صحافي، بمشاركة ممثلين عن وزارة التربية والتعليم ووكالة الغوث الدولية، والاتحاد العام للنقابات المستقلة، والمستشار العام للأشخاص ذوي الإعاقة. وتمت الإشادة بدور الإئتلاف والعاملين في مجالات وقطاعات الطفولة المبكرة، من خلال توطين الاهتمام بالطفل كأمر استراتيجي، وترجمة الخطط والأماني إلى فعل حقيقي قائم على الأرض. ودعا المشاركون إلى ضرورة الاهتمام بهذا القطاع والتدخلات المنهجة، من حيث توفير التغذية الجيدة والرعاية الصحية الجيدة والبيئة الآمنة، والتحفيز الفكري والجسدي، والعمل على وضع منهاج يلبي الاحتياجات، وضرورة تنفيذ عمل مشترك لبرامج وأنشطة مختلف القطاعات.

كما اشتملت الدعوة على ضرورة تضافر الجهود لكافة الجهات الفاعلة، ما بين الأسرة ومقدمي الرعاية الأولية والمدارس ورياض الأطفال والدولة، وإنصاف العاملين في هذا القطاع.

مجموعة نسوية تؤسس شركة للمنتجات النباتية والحيوانية

جنين- أنس حوشية

الكثير من الجامعات الفلسطينية تدرس العديد من التخصصات العلمية والأدبية؛ وتخرج أفواجاً كثيرة من الطلبة، لدرجة أن سوق العمل لم يعد يستوعب هذا الكم الكبير من الخريجين. لم تكن تعلم تلك الأم المثابرة، بأن جهدها الذي تبذله في دراستها مجهول المصير. ومع ذلك استمرت في جهدها وحصلت على شهادة التربية الابتدائية من إحدى الجامعات الفلسطينية. السيدة سوسن صوافطة من بلدة برقين غرب جنين، أم لـ ٦ أطفال، أنهت دراستها الجامعية وتخرجت وانتظرت حتى يحالفها الحظ في الحصول على وظيفة حكومية أو خاصة، فلا على الحكومية ولا حتى على الخاصة حصلت.

بعد طول انتظار كلت وملت، ولكن دون يأس فخطرت في بالها فكرة إنشاء شركة نسائية تعمل في المنتجات النباتية والحيوانية، الخالية من المواد الحافظة ومنتجات بيتيه تراثية. تقول صوافطة: «جاءت فكرتنا من زميلات خريجات لي يبحثن عن عمل، وبعد فقداننا الأمل في الحصول على وظيفة رسمية، ونظرا للظروف الاقتصادية المحيطة بالمرأة الفلسطينية، فقررنا أن نحسن من وضع المرأة الاقتصادي، وأن نكون من المبادرات لعمل مشروع ريادي في منطقة الشمال». وعن أسباب اختيار هذا المشروع تضيف صوافطة: «محافظة جنين تمتاز بوجود المادة الخام بكثرة في المنطقة، ووجود الأيدي العاملة من العاطلات عن العمل». إضافة إلى توفر الخبرة في عمليات التصنيع، من خلال الدورات التي تلقتها صاحبات الفكرة من مؤسسات داعمة للجمعيات والمراكز النسوية، كونهن أعضاء في هذه الجمعيات.

رغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة في المنطقة، لم يفقدن أمل الاستمرار والنجاح ، فعملن ضمن تمويل ذاتي. وتقول تغريد عباس» «قمنا بتجميع ربع رأس المال، وتمكنا من الانطلاق بعد إجراء التراخيص والإجراءات الرسمية المطلوبة، وبدأنا مشوارنا الصعب عام ٢٠٠٩ بغرفة صغيرة في جمعية المواهب، ومن ثم تمكنا من أن يكون لنا مقر للانطلاق بمنتجاتنا لتحسين الوضع الاقتصادي لأسرنا لكي نكون جنبا إلى جنب مع أزواجنا».

أربع سيدات فلسطينيات من مناطق مختلفة في محافظة جنين، وضعن أيدهن بأيدي بعض، وبدأن مشوارهن المحفوف بالمصاعب. سوسن صوافطة من بلدة برقين خريجة التربية الابتدائية من جامعة القدس المفتوحة، وهي أم لـ٦ أطفال، تغريد عباس من قرية فقوعة خريجة اللغة العربية وآدابها من القدس المفتوحة، اعتدال أحمد من مدينة طوباس خريجة التربية الإسلامية من القدس المفتوحة، كفاح عباس من قرية فقوعة خريجة اللغة العربية من القدس المفتوحة، وهي أم لـ ٥ أطفال.

طموح بلا حدود

«لم يكن طموح هؤلاء السيدات مقتصراً على منطقة جنين فحسب، وإنما أن يكون لنا خط إنتاج متكامل، حيث ننتج المادة الخام ونعمل على تصنيعها» تقول صوافطة. وتضيف: «نعمل على تسويقها من خلال المرأة الفلسطينية، إيماناً منا بأن المرأة الفلسطينية مكافحة ولديها القدرة على تحدي الظروف السياسية والاقتصادية، وخلق فرص عمل لها، حتى تكون فعالة في تحقيق ما تطمح في الوصول إليه». وبما أن الشركات الخاصة التي تعمل في مجال المنتجات الغذائية، تفتقر إلى الأيدي العاملة من النساء اللواتي يمتلكن الخبرة الكافية في مجال التصنيع الغذائي، ويحرمن من الحصول على وظيفة تساعدهن في ممارسة حياتهن المهنية، نطمح أيضاً بأن يكون للشركة فروع أخرى في محافظات الوطن، لمساعدة النساء الأقل حظاً في الحصول على وظيفة تضمن لهن الحياة الكريمة. إضافة إلى أن تكون الشركة مثالاً لكل سيدة فلسطينية لديها طموح أو رغبة في تحقيق هدف حياتها، وتشغيل أكبر عدد من النساء ممن حولها. تحدثنا تغريد عباس عن مدى الإقبال على منتجات الشركة: «لقينا إقبالاً وترحيباً بالفكرة من قبل المؤسسات، وزاد الإقبال على المنتجات من قبل المستهلك الفلسطيني في مختلف المحافظات الفلسطينية، وخاصة أن المنتج يتميز بجودة عالية وخالي من أي مادة حافظة، ويتسم بسمة «بيتوتي»، وهو اسم العلامة التجارية الخاصة بنا».

المعيقات

ثقافة العيب في المجتمع الفلسطيني تقتل الكثير من المواهب النسائية وتحد من طموحهن، فمن المعيقات التي واجهتهن في البدايات تضيف سوسن صوافطة: «كان من الصعب علينا إقناع البيئة المحيطة بنا بتقبل فكرة أن امرأة تؤسس وتدير وتعمل في شركة نسوية، ناهيك عن تقبل المستهلك لمنتج جديد في السوق و ضعف الجانب الإعلاني لعدم وجود تمويل كافي». بعد ٣ سنوات من العمل المتواصل، تمكن من إثبات وجود منتجاتهن في السوق المحلي، ويجري التحضير للتصدير إلى الأسواق الأردنية والسعودية، عن طريق منتدى سيدات الأعمال الفلسطينيات، اللواتي يقمن بربط الشركة بالأسواق المحلية والخارجية. لم يكن بحسبان السيدات الجامعيات أن يكون نصيبهن العمل في مؤسسة نسوية خاصة، تقول سوسن صوافطة: «تمكنا من توظيف ٣ خريجات للعمل في مقر الشركة، وحصلنا على مشروع منحة القرض الاجتماعي لسنتين متتاليتين، لتزويد الشركة بماكينات تصنيع وتغليف». وتضيف: «تمكنا من تسديد مبالغ المنحة من المنتجات التي تسوقها الشركة على الأسر الفقيرة والمحتاجة في المحافظة».

وقد قمن بالتشبيك مع حركة النساء الديمقراطيات في قرية ترشيحا داخل أراضي الـ٤٨. هؤلاء النساء تمكن بإرادتهن من التغلب على البطالة التي تسيطر على المنطقة، فهل كل امرأة فلسطينية لديها الإمكانيات والقدرة على تأسيس مثل هذه الشركة؟

هدفه أن يكون عام ٢٠٢٠ عاماً للمناصفة

بنك فلسطين وتمكين المرأة خطان متقاطعان

هبة أصلان

بات موضوع تمكين المرأة في كافة القطاعات من أبرز مظاهر تطور المجتمعات، وتشير تقارير البنك الدولي، إلى ان إقصاء المرأة عن المساهمة في الإنتاج الإقتصادي للدول، يضر بعملية التنمية فيها، وفي فلسطين، وبحكم أن القطاع الاقتصادي يعاني في الأصل الكثير من المعيقات، نرى أن الفجوة بين النساء والرجال العاملين ووفقاً لتقارير مركز الاحصاء الفلسطيني لا زالت كبيرة، فقد بلغت خلال الربع الرابع من العام ٢٠١١، ٦٩,٥٪ للرجال مقابل ١٨,٧٪ للنساء. بحسب الباحثين الاقتصاديين، فإن السياسة التشغيلية للشركات، تعتبر إحدى المحاور الأساسية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، بمعنى أن تهتم هذه الشركات برفع نسبة النساء العاملات لديها، وهذه مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المشغلين، في حال أرادوا أن يساهموا في تنمية اقتصاد وطنهم.

يدرك بنك فلسطين- البنك الوطني الأول والأكبر، من خلال شبكته المصرفية المكونة من ٤٧ فرعاً ومكتباً، ممتدة من جنين شمالاً حتى رفح جنوباً، ومن خلال استراتيجيته وسياسته التشغيلية، أهمية تمكين المرأة الفلسطينية وتشجيعها للمشاركة الفاعلة في الحياة الإقتصادية، ثقة منه بقدرتها على تحقيق التأثير الإيجابي، عبر مساهمتها في بناء مجتمع أكثر عدالة واستقراراً، كما يؤمن البنك بضرورة تحسين المستوى المعيشي للنساء الفلسطينيات، والذي بدوره سينعكس إيجاباً على العائلة الفلسطينية والمجتمع ككل، خاصة وأن معدل البطالة في فلسطين بين الإناث ٢٧٪، مقابل ١٩,٣٪ للذكور. وعليه، فقد ترجم البنك استراتيجيته الخاصة بتمكين النساء، من خلال زيادة نسبة الموظفات الإناث، وهذا ما تؤكده الأرقام، فقد وصلت نسبتهن عام ٢٠١١ إلى ٢٣٪، مقارنة بـ ١٩٪ للعام ٢٠٠٩، و١٦٪ في عام ٢٠٠٧، وبحسب المسؤولين، ستستمر هذه النسب بالارتفاع حتى تحقيق هدف استراتيجي، يرمي لأن تصل نسبة مشاركة الإناث إلى ٥٠٪ من القوى العاملة في البنك في العام ٢٠٢٠، فضلاً عن زيادة عدد النساء في المناصب الإدارية.

هن يتحدثن

تشغل السيدة راية يوسف سبيتاني، منصب رئيسة دائرة إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء وعلاقات المستثمرين في البنك، وهذا المنصب الحساس ليس وحده الذي تترأسه امرأة، فهناك فروع صغيرة للبنك تديرهما النساء، أول قسم بالفرع متخصص بالشركات ترأسه امرأة، مسؤولة الموارد البشرية في البنك امرأة، ومسؤولة التدريب، مسؤولة القروض المتناهية الصغر، مسؤولة دائرة المخاطر ومخاطر العمليات ومخاطر الخزينة، كلها مناصب جداً حساسة تديرها النساء في بن؛ فلسطين، بحيث تصل نسبة المناصب العليا التي تديرها النساء في البنك إلى ١٢٪.

وعن هذا تقول السيدة سبيتاني: «لا تهمنا فقط الأرقام بل نهتم بأن يكون للنساء مواقع مهمة وحساسة، ومساهمة في اتخاذ قرارات على أعلى المستويات، صحيح أنه وحتى الآن لا يوجد امرأة عضو في مجلس الإدارة، لكن كلنا أمل بأن يتحقق هذا الأمر في انتخابات مجلس الإدارة عام ٢٠١٤».

تؤمن السيدة سبيتاني كما إدارة البنك، بأن للنساء دور مهم وكبير في المجتمع، إيمان مرده إلى نسب الإنتاجية في البنك، التي يمكن أن تتفوق فيها النساء على الرجال، هذا التفوق وطريقتي التفكير والتعامل المختلفة عن الرجال، إلى جانب الرغبة في تغيير ثقافة مجتمع يؤمن بقدرات الرجل أكثر من المرأة، كلها عوامل دفعت البنك باتجاه المساهمة في تمكين النساء على المستوى الوطني.

قبل ثلاث سنوات التحقت السيدة روان مؤقت بالكادر الوظيفي في بنك فلسطين، لتكون مسؤولة الموارد البشرية، وعن تجربتها في التوظيف حدثتنا قائلة: « قبل أن أبدأ العمل في البنك، كنت قد قوبلت في عدد من الشركات الكبيرة، لكن وبمجرد معرفتهم بأني متزوجة وأم لطفل كان طلبي يقابل بالرفض، بالرغم من المؤهلات العلمية التي أمتلكها، لكن عند تقدمي بطلب وظيفة في بنك فلسطين، اهتموا بوضعي الأكاديمي وشهادتي، في حين لم تشكل حالتي الاجتماعية أي عائق، بل على العكس ساهموا في تطوري الوظيفي بدرجة كبيرة».

تعمل رشا ياسر، وهي فتاة عزباء في دائرة التسهيلات في البنك، وطبيعة عملها تجعلها على اتصال مباشر مع العملاء، وعليه أكدت ياسر، أن كثير من العملاء يفضلون أن يتعاملوا مع موظفة أنثى عند قدومهم لإجراء أي معاملة بنكية، فالمرأة أقدر على التعامل مع خلفيات اجتماعية متعددة للعملاء.

ترى رشا، ان المرأة التي تعمل تكون مسؤولة وصاحبة قرار، هي مسؤولة عن حياتها، عن كيفية التصرف براتبها، تستطيع الحصول على قروض، وإجراء أي من الأمور التي تساهم في تمكينها كامرأة، وهذا تماماً ما تسعى إليه إدارة البنك، من خلال الاستراتيجية التي وضعتها.

قبل ان تلتحق رشا بالعمل في بنك فلسطين، كانت تعمل لدى أحد البنوك الفلسطينية، ومن باب المقارنة، أكدت أن حرص إدارة البنك على الاحترام والتقدير والمساواة بين الجنسين، جعلتها منتمية بشكل أكبر لعملها، أكثر مما كانت عليه في عملها السابق.

محور الاهتمام

اهتمام البنك بالنساء، لا يقتصر على الموظفات لديه، بل يتعداهن إلى النساء في المجتمع بشكل عام، ذلك من خلال حملات يطلقها البنك تستهدف النساء، كان أخرها حملة لتشجيع النساء على فتح حسابات توفير في البنك، تدخل بعدها على سحب لمجموعة من الجوائز، التي حرص البنك على أن لا تكون جوائز تقليدية كالذهب أو أدوات كهربائية للمنزل، بل كانت الجوائز عبارة عن أسهم للفائزات تضاف إلى حساباتهن، وذلك بهدف الخروج من نطاق التفكير النمطي، بأن المرأة فقط تسعى لتجميل نفسها بالذهب أو تهتم فقط بعملها داخل المنزل، بل هي أيضاً صاحبة قرار ومستثمرة حالها حال الرجل، وكغيره من الشركات والبنوك العاملة في فلسطين، نجد بنك فلسطين يقدم الهدايا في يوم المرأة وفي عيد الأم للموظفات، لكن الاختلاف يكمن في نوع الهدايا المقدمة، فهداياه عبارة عن أسهم تدخل إلى حساب كل موظفة.

وفقاً للقوانين والتشريعات السارية وتعليمات سلطة النقد الفلسطيني، فإنه يجوز للأم أن تفتح حساباً بإسمها ويكون لمنفعة طفلها ومصلحته، بحيث تستطيع أن تتصرف فيه كما تشاء دون ولاية أو وصاية من أحد، وهذا أسوة بالأب الذي يستطيع أيضاً أن يفتح حساباً بإسمه ويكون لمنفعة ومصلحة ولده القاصر في السنين القليلة القادمة، سيتخذ بنك فلسطين من مبنى الإرسال سنتر مقراً له، مبنى مكون من سبعة عشر طابقاً، خصص إحداها ليكون حضانة لأطفال الموظفات في البنك، وهكذا يمكن للموظفة الأم أن تأخذ ساعة الرضاعة بشكل سهل وميسر، وستكون قادرة على لعب الدورين: أم حنون وموظفة طموحة.

زيدان: الثورة إذا لم تؤنّث لا يُعوّل عليها

بسهولة ولين يتنقّل الروائي المفكر يوسف زيدان بالقارئ من لحظة تأمل فلسفي صارمة، الى لحظة وجد صوفي مترعة، ثم يسيح معه في تفاصيل الجسد ليكتب في ظل الافعى: "خصرُها بديع، الثوبُ السماويُّ الفضفاضُ، القصير، يشفُّ اللونَ الكُحلي لملابسها (...). وما ملابسها (...)، إلا قطعةٌ واحدةٌ ذات جناحين محلّقين بردفيها .. النسيجُ الكحليُّ اللامع، يمسك بالانسياب اللدن الناصع حتى لا ينفلت". قنطرة (دويتشه فيله) تصل يوسف زيدان بقرائها في مساحة مكشوفة لا يجرؤ على ولوجها إلا قلة، فكان هذا الحوار (تنشر "الوسط" جانباً منه بتصرف).

* من مخلوق ناعم، يتلقى الرجل باستسلام سلبي محبب إلى شريك جميل كفء، كيف تقرأ هذا التطور في دور المرأة في صناعة الحياة؟

- هذه حالات وهي ليست جوهر الأنوثة والذكورة، فهي حالات الحنو والوصال والتلاحم والولوج، ومن جهة أخرى النزاع والغيرة، هي تجليات عربية لا تمثل جوهر الأنوثة والذكورة. جوهر الأنوثة والذكورة هي الإنسانية، وفي كل ذكر هناك أنثى، وفي كل أنثى يوجد ذكر، وإذا شئنا التفصيل، انظر إلى الكائن الإنساني في لحظة ولادته، لن تستطيع تمييز الوليد إن كان ذكراً أم أنثى من شكله الخارجي، بل إن الجنين لا يسمى بالتأنيث أو التذكير، فهو جنين، ومع الوقت يبدأ الافتراق بينهما، صحيح أن هناك سمة "فسيولوجية" معينة في الجهاز التناسلي تميزهما.

لكن السمات الأخرى مشتركة، وهي تبدأ بالتمايز والتباعد كلما تقدم الكائن الإنساني في السن، ففي العاشرة تصبح البنت بنتاً والولد ولداً بالمعنى الثقافي للتمييز، ومع الوقوف على تخوم المراهقة يحدث الانجذاب بين الاثنين، ففي مرحلة الطفولة المبكرة لا يوجد فاصل محسوس به، فإذا تم الشعور بهذا الاستقلال، يحدث الانجذاب ويظل مستمراً في فترة العمر الممتدة من الصبا إلى الكهولة، يتأكد الانفصال فيتأجج الاشتياق، فإذا اقترب الإنسان من نهايات العمر، تجد الأنوثة قد اكتسبت صفات ذكورية، فينبت الشعر في وجه المرأة العجوز، وتتحول ملامح وجهها إلى شكل ذكوري، في حين يرق الشيخ ويصبح أكثر حنواً ولطفاً، كما لو أنه قد استعاد الصفات الأنثوية الكامنة في الجوهر الإنساني، ليتوازن بها عند قرب النهاية، ففي المبتدأ والمنتهى هناك اقتران، وفي المنتصف هناك تمايز يدعو إلى الاشتياق.

* هي اليوم كتلة يتأملها البعض من خلف حجاب، بل يريدها البعض أسيرة برقع أعمى، لكنها في القرية المعولة لا تتوانى عن السير (...) في شوارع المدن الكبرى دون أن يثلم ذلك كرامتها، أين المرأة العربية من كل هذا؟

- الكيان الأنثوي العربي مطحون تماماً ومنسحق في هذه الفترة، كانت بشائر الثورات المسماة إعلامياً بالربيع العربي، تدل على أن المرأة العربية في البلدان التي ثارت، أو التي تابعت الثورة من بعيد، ستستعيد مكانتها، لأننا رأينا التظاهرات المليونية في مصر وتونس واليمن؛ إذ النساء كنّ يشاركن الرجال مشاركة عادلة في الحراك الاجتماعي، وهذا طبيعي.

لكن، ما أن اتخذت الأمور مساراً سياسياً ممتزجاً بالروح العسكرية، أو الذي ترعاه المؤسسة العسكرية، حتى تراجع وضع المرأة، ولن تجد في الحكومات التي تعاقبت في مصر وجوهاً أنثوية، مع أن المرأة شاركت بشكل فعال في الثورة.

وقد كتبت مقالاً اشتهر في أدبيات الثورة المصرية، وعنونته "الثورة إذا لم تؤنّث لا يعوّل عليها"، وقد كان انعكاساً لفكرة أن الإنسانية هي التي تثور، ولا تكتمل معاني الإنسانية بجانب الذكورة لوحده، ولكن ما حدث أنّ النساء أُزحن إلى الخلف، سواء باسم الدّين أو باسم السياسة؛ إذ تم الإصرار على الحجاب ثم النقاب، في المقابل كان لا بد أن يُحدث هذا حركة مضادة في الاتجاه، كما يجري في قوانين الفيزياء، ففي مصر، ما إن ظهر السلفيون، واستعلنت نساؤهم الملفوفات بالسواد، حتى تعرت فتاة مصرية ونشرت صورها في الإنترنت.

وما إن أفتى المتملكون الجدد لناصية السياسة في مصر، بضرورة حجب النساء، إلا وتعمدت كثير من النسوة أن يظهرن سافرات على نحو يقدح في إحساس أصحاب الإسلام السياسي بأنهم قد انتصروا، وبالتالي فإن العري هنا ليس هدفاً لذاته، بل هو شعار مقابل، كما أن الحجب ليس هدفاً بحد ذاته، قدر ما هو إعلان سياسي بالنصر.

* إذا انتقلنا لمشاعر يوسف زيدان الرجل، نجد جمال المرأة في المنحنيات والهضاب والخنادق، أين تنتهي حدودك؟

- هي لا تنتهي، يعني، إحساسي بالمرأة لا يتوقف عند المحسوس منها، ولكن يأخذ بعداً أعمق، فهو يتوغل في معنى الإنسانية من ناحية، ويصل ما بين الأرض والسماء من ناحية أخرى، وهذا الأمر لا يتوقف على نظرتي إليها من زاوية الذكورة إلى زاوية الأنوثة، ولكني فعلت ذلك في رواية النبطي، فهي كلها على لسان امرأة، وكانت كتابتها شاقة جداً، لأن النظرة الديالكتيكية اقتضت الانتقال إلى الجانب الآخر، لرصد منظوره ونقله إلى العالم، وهذا كان صعباً جداً، ولكنها كانت رواية ناجحة بحسب رأي القراء، والذي دعم نجاحها هو يقيني في أن جوهر الإنسانية واحد، وهو لايكتمل إلا بالمزيج الإنساني البديع، الجامع بين الذكورة والأنوثة، وهذا ما أراه على مستوى نظري وعلى المستوى الشخصي. على مدى آلاف السنين كان ينظر إلى المرأة باعتبارها النسخة الأرضية من الآلهة، بل إن العبادة في الأصل كانت مؤنثة، وحتى الديانات السماوية الثلاث، التي هي واحدة في الأصل، لكنها ثلاث في وعي الناس، عندما صيغت هذه الديانات للمرة الأولى، لم تستطع أن تتخلص من الحضور الأنثوي الطاغي، مع أنها قد ذكّرت الإله، أي جعلته مذكّراً، بل أنها جعلت الرجل على صورة اللّه، وهو نوع من الالتفاف فعلته الفلسفة اليونانية أيضاً، المهم أن اليهودية لم تستطع أن تتخلص من الحضور الأنثوي الطاغي، الممتد آلافاً من السنين من قبلها، فجعلت اليهودي هو الذي من أم يهودية، وبالتالي خرجت الديانة من كل معايير التبشير والدعوى وحب الانتشار، إلى المعنى الإثنوغرافي، المرتبط بالنزعة الأمومية، التي كانت موجودة بوفرة في مصر القديمة، وفي سومر و بعدها في بابل، وظهرت في رسائل الأم لابنتها في روايتي "ظل الأفعى".

صحيفة الوسط البحرينية

مختارات من شعرِ المرأةِ الأفغانيةِ

ترجمة: محمد حلمي الريشة

ناديا أنجمن (١٩٨٠-٢٠٠٥)

صوتُ الخطواتِ الخضراءِ هوَ المطرُ
إذ ّهنّ يأتينَ من الطّريق، الآنَ
أرواحُهنّ العَطشى وتَنانيرُهنّ المتربةُ جُلبتْ منَ الصّحراءِ
أنفاسُهنّ ملتهبةٌ، ومختلطةٌ بالسّرابِ
أفواههنّ جافّةٌ، ومحشوّةٌ بالغبارِ
إذ ّهنّ يأتينَ منَ الطّريقِ، الآن
الفتياتُ اللّواتي تربّينَ على الألمِ، أجسادُهنّ معذّبةٌ، غادرَ الفرحُ
وجوهَهنّ، قلوبُهنّ قديمةٌ ومسطّرةٌ بالتّشقّقاتِ
لا ابتسامةٌ تظهرُ علَى المحيطاتِ الكئيبةِ لشِفاههنّ
وما من دمعةٍ تنبعُ من المجاري الجافّةِ لعُيونهنّ
يا اللّه!
ربما لا أعرفُ ما إذا كانتْ صَرخاتُهنّ الصّامتةُ تصلُ إلى الغيومِ،
والسّماواتِ المُقبّبةِ؟
صوتُ الخطواتِ الخضراءِ هوَ المطرُ.
(ترجمَها عنِ الفارسيّةِ: زوزاذا أُولسزيفسكا وبِلقيس عَلوي)

بَروين بَزواك (مواليد ١٩٦٦)

في أحلامِي، أطيرُ وأنظرُ إلى نفسي، في عدمِ الثّقةِ مثل طائرٍ
يحلّقُ فوقَ بحيرةٍ، هلِ الطّيورُ الحبيسةُ، حَلمُها مثلَ أحلامِي؟
الزّهرةُ الّتي تحوّلت، إلى حجرٍ، كانَ لِي، ذاتَ مرّةٍ أكثرَ رقّةً، منَ
الزّهرةِ، وأخشَى أن تُصبحَ، قاسيةً أكثرَ منَ، الحجرِ.
(ترجمَها عنِ الفارسيّةِ: أريا فاني)

بَروين فايز زاده ملال (مواليد ١٩٥٧)

مثلَ زهرةِ صحراءٍ تنتظرُ المطرَ،
مثلَ ضفّةِ نهرٍ عَطشى للمسةِ جِرارٍ، مثلَ الفجرِ
يتشوّقُ للضّوءِ؛ ومثلَ بيتٍ، مثلَ بيتٍ في الأطلالِ يريدُ امرأةً
تلكَ الّتي استنفدَتْ من أوقاتِنا تحتاجُ لحظةً للتّنفّسِ، وتحتاجُ لحظةً
للنّومِ، بينَ ذراعيٍّ سلامٍ، بينَ ذراعيٍّ سلامٍ.
(ترجَمها عنِ الباشْتُو: داود أعظمي)

---

* شاعرٌ وباحثٌ ومترجمٌ. نابُلس- فِلَسطين.
Mohammad-helmi-rishah@gmail.com

كل عام وأنت أقرب

رسائل فلسطيني إلى امرأة نائية

بقلم: عدنان الصباح

تحتار نساء الدنيا، كل نسائها
أي مساحيق التجميل، أو أحمر الشفاه أجمل
أي الأقراط، أو الملابس أفضل
أي عطر فاخر ستقتنيه
لتصير أحلى، إلاك
***
لديك كل المسائل تختلف
وكل قواعد الجمال تنهار
فليس لمساحيق التجميل نفس الحيره
فهي تعرف، حين تطال وجهك
تصير أحلى
وأحمر الشفاه واثق
إنه على شفتيك
ستشتهيه الدنيا
والأقراط فرصتها
لو تحمل أذنيك بها
لتضاهي الروعة روعتها
وكل قماش الدنيا يتمنى
لو يرتديك، يكون أجمل
وبعكس جميع النساء
أنت تحملك في الشنط العطور
لتصير روائحها أحلى
***
يا سيدتي، أدري...تختلفين
عن كل أنواع النساء
فوحدك، تتمناك الأمهات
مربيات الأطفال، أساتذة الفن، النحاتين، الرسامين، الشعراء
الكتاب، وفلاسفة العصر, عساهم يقدموا للآخرين
إثباتاً حقيقياً، إن الجمال المطلق ممكن
جسداً وحناناً ومشاعر
***
فاعذريني يا سيدتي
لاندفاعي الطفولي إليك
لسذاجتي وبلاهتي
ولأنني لا أتقن التمثيل
فلدي أسبابي للجنون
فأي رجال الأرض
يعيش بحثاً عنك عداي
أي رجال الدنيا يصرخ علناً
بالبحث عنك، علناً أحبك
وعلناً أعيش البحث عنك حباً
وعلناً أشتهي لقاءك، فاعذريني
حين أخلع كل أقنعة النهار
وأصرخ في التيه بعيداً
إني أحبك، ساذج هذا بعرف الناس
لكن، لدهشتي وجنوني، ما يبررها, روعتك أنت

طاقم شؤون المرأة
هذا الصوت
صوت فلسطين
90.7 FM

أمراض المبيض

المبيضان عند المرأة يناظران الخصيتين عند الرجل، وفائدة المبيض هي إنتاج الهرمونات الجنسية الأنثوية (الأستروجين والبروجستيرون) ، وأيضاً إنتاج وتخزين البويضات التي تخرج منها واحدة شهرياً للتلقيح بالحيوان المنوي. ونظراً لأن المبيض يوجد في موضع عميق داخل تجويف الحوض، فإن كثيراً من المتاعب والأورام التي تصيبه لا يتم إدراكها بسهولة.

مشاكل المبيض

تتميز أورام المبيض بصفة عامة بأنها بطيئة النمو، ولا يظهر لها أعراض واضحة إلا بعد أن تبلغ حجماً كبيراً، وهذه الأورام التي تصيب المبيض، تكون غالباً أوراماً حميدة، وقلما تحدث قبل أن تصل المرأة إلى سن الأربعين. ونظراً لزيادة قابلية الإصابة مع التقدم في السن، فإنه ينبغي بعد بلوغ سن الأمان، أن تشخص أي اضطرابات أو أعراض ترتبط بالحوض بدقة، مثل حدوث نزيف مهبلي. ويمكن عمل منظار للبطن لتحديد المبيض المصاب بالورم، ويكون العلاج في هذه الحالة باستئصال المبيض مع الرحم. وعادة يتبع هذا العلاج علاج إشعاعي، أو إعطاء عقاقير مضادة للسرطان؛ للتأكد من عدم انتشار المرض. كما يتعرض المبيض لمشكلة تكون الحويصلات به، التي تسمى بالحويصلات المبيضية، وهي من الأمراض الشائعة إلى حد ما، وتؤدي الإصابة بها لاضطرابات بالدورة الشهرية، وتكون غالباً في صورة زيادة مدة الدورة، وربما الإحساس بضغط وبتورم في البطن، وقد يحدث عقم. وأحياناً يصاب المبيض بحويصلات عديدة، وتسمى هذه الحالة بمرض أو متلازمة الحويصلات المبيضية العديدة، أو متلازمة ستين ليفينثال؛ وتحدث هذه الحويصلات بسبب عدم التوازن الهرموني. وقد تؤدي لانقطاع الحيض تماماً. ويمكن التأكد من وجود هذه، الحويصلات كما تتميز هذه الحالة بحدوث زيادة في شعر الجسم، وزيادة في الوزن، وخشونة في الصوت فيكون أشبه بالصوت الذكري (تستوستيرون). كما تعتبر هذه الحالة سبباً شائعاً للعقم، كما يتعرض المبيض لمشكلة الالتهابات، التي قد يكون سببها الأمراض المنقولة جنسياً، مثل مرض السيلان، أو بسبب العدوى بفيروس التهاب الغدة النكافية، وعادة يؤدي التهاب المبيض لألم موضعي على اليمين أو اليسار في أسفل البطن ويمكن اكتشافها بالفحص بالمنظار.

الحويصلات المبيضية

يحتوي المبيض على حويصلات أو جريبات تسمى جريبات جراف، يتضح داخلها البويضات التي تخرج منها واحدة شهريا للتلقيح وحدوث الحمل، وأحيانا يفشل الجريب في تحرير البويضة التي بداخله، وبدلاً من ذلك يستمر في النمو والكبر، ويتجمع سائل في داخله ويفرز هرمون الأستروجين، مكوناً ما يسمى الحويصلة المبيضية، وعادة يتكون أكثر من حويصلة، فتحدث بذلك هذه الحالة المرضية الشائعة إلى حد ما، التي تسمى المتلازمة المبيضية متعددة الحويصلات أو التي يمكن أن نطلق عليها ببساطة تحوصل المبيض أو أكياس الحويصلات، فإنها تحدث شداً في نسيج المبيض، فيصبح رقيقاً مشدوداً يحيط بالحويصلات المنتفخة، التي قد يصل قطرها إلى ٨ سم إن غالبية هذه الحويصلات، أو هذا النمو الحويصلي تكون حميدة، وسببها يتعلق بعدم التوازن الهرموني. ونظراً لأن الخلايا المكونة لهذه الحويصلات تكون خلايا بدائية تماماً، فهي الخلايا التي ينمو منها الجنين، مما يمكنها بالتالي أن تنمو إلى أي نوع من الأنسجة، فليس غريباً أن نجد أن هذه الحويصلات تحتوي على أنسجة مختلفة مثل: الأسنان، الشعر، العظم والغضاريف.

الأعراض

الإحساس بتورم في أحد جانبي البطن أو كليهما كأن هناك حمل.
حدوث تغير في طبيعة الدورة الشهرية.
كثرة التبول.
حدوث صعوبة في التنفس.
قد تحدث دوالي في الساقين وتورم فيالقدمين؛ بسبب الضغط على الأوردة المارة بالساقين.
حدوث عقم.
حدوث زيادة في شعر الجسم.
انقطاع الطمث.

أهمية التحرك بمجرد حدوث الاعراض

عندما تزداد الحويصلات في الحجم، قد تلاحظ المرأة حدوث تورم في البطن، وعادة تضطرب الدورة الشهرية وينقطع الطمث، ومن الضروري مع حدوث مثل هذه التغيرات أن تستشير المرأة الطبيب فوراً، لأن من المحتمل أن تحدث أعراض أخرى نتيجة ضغط الحويصلات على بعض الأعضاء مثل المثانة البولية أو الأوعية الدموية الكبيرة، وربما الرئتين في حالة تضخمها بشدة، وفي حالات نادرة قد يحدث التواء أو تمزق للحويصلة؛ مما يسبب ألماً حاداً في البطن، يحتاج إلى جراحة عاجلة في حالة الإصابة بهذا المرض، والاضطرار لإجراء جراحة، لا تدخلي أبدا حجرة العمليات غير مقتنعة أو راضية عن العلاج الجراحي. فاستفسري أولاً من الطبيبة عن بدائل علاجية أخرى، وعن مدى ضرورة ومدة العلاج الهرموني في حالة استئصال المبيض. وعما إذا كان من الضروري استئصال المبيض أم لا. وماذا بعد الجراحة؟ في حالة استئصال الحويصلة ومبيض، ستعود الأمور لمجراها الطبيعي؛ لأن المبيض الآخر لا يزال يقوم بوظيفته، فستحدث الدورة الشهرية ويحدث التبويض، أما في حالة استئصال المبيضين، فإن ذلك سيؤدي إلى انقطاع الطمث أو بلوغ سن الأمان مبكراً، وغالباً ستصف لك الطبيبة في هذه الحالة علاجاً هرمونياً، كنوع من الاستعاضة عن هرمونات المبيض، وقد تنصح باستمراره حتى بلوغ السن المتوقعة لانقطاع الحيض بصورة طبيعية (أي سن الأمان).

هي و هو

هو وهي

روان سمارة

هي فتاة تعيش في منزل ريفي بسيط، هي الابنة الكبرى لأسرة كبيرة فقيرة، هي فتاة في ربيع العمر لم تتجاوز العشرين، هي جميلة كزهر النرجس، فواحةً كزهر الياسمين، هي لا تزال تنسج أحلامها من خيوط الشمس وتلونها بريشة من الفرح، هي لم تعرف من هموم الدنيا سوى صديقة أزعجتها، أو معلمة أنبتها، أو أم قست بالكلام عليها؛ هي ككثيرات لم يخضن من تجارب الحياة، غير تلك المحصورة بين جدران منزل أو أسوار مدرسة، هي مثلهن، ترى في المدى البعيد فارساً فوق جواد أبيض، سيحملها معه إلى عالم لا تعرف فيه غير الحب بكل تفاصيله وصوره ومعانيه.

وفجأة يأتيها هو؛ هو رجل شارف على الأربعين، هو جرب من الحياة ولذاتها ما لم تسمع به أذن وما لم يخطر يوماً ببال بشر، هو طار كنورس بين أصقاع الأرض، ذهب يساراً ويميناً هو ملَّ من كثرة التجوال والرحيل بين ما تملك الدنيا من أقطار هو يملك ثروة ومال، هو يريد زوجة لم تختبر الحياة ولم تختبرها، هو يريد زوجة تشبهها، نعم تشبهها هي، جميلة تطير فوق النور كفراشة، وتهب حياته ضحكاً وبشاشة، هو يريدها صغيرة، لتبعث الحياة من جديد في شبابه الذي بدأ يفارقه، هو يريد أن يسرق منها حياتها، هو يريد أن يسرق منها شبابها، هو يريد أن يسرق منها أحلامها وذكرياتها، وهي التي لم تملك يوماً القرار، كانت لا بد ستسلم لما رأته من ظلم أهلها، ولعنت لأجله الأقدار.

وبعد عشرة أعوام ستنظر إليه هي، فترى كيف مرَّ به الزمان سريعاً، وتنظر لنفسها، فترى كيف مرَّ الزمان بجوارها، فهي لا تزال كما هي، ولكن بلا حلم ولا أمل ولا حياة ودون أن تملك حتى من نفسها الإعتذار.

بالشراكة مع
بنك فلسطين BANK OF PALESTINE
MDG:F MDG ACHIEVEMENT FUND

هموم عادية!!؟

أيار وما أدراك؟!

بقلم: عطاف يوسف

في أيار حدثت أمور كثيرة، سواء أكان ذلك على المستوى العام، أو على المستوى الشخصي، فهو شهر المناسبات والتقلبات، ينقلب الطقس فلا يستقر على حال، بين صاف وغائم وربيعي ومغبر وخماسيني، مما يسبب لدى الإنسان شعوراً بالتوتر والاختناق. أيار هذا العام شهد مناسبة مفرحة، وهي انتصار الأسرى بجوعهم على سجانهم، المدجج من رأسه حتى أخمص قدميه بكل أنواع الأسلحة، مارس بطشه وجبروته بكل ما أوتي من قوة، ليكسر إرادة الأسرى، لكنهم تسلحوا بإرادتهم وكرامتهم وبالتضامن الشعبي معهم، فكان انتصارهم مفرحاً لدرجة البكاء، بعد القلق الذي انتاب الناس على صحتهم، خاصة من حطموا الرقم القياسي للإضراب عن الطعام، وكانت حياتهم مهددة بالموت، إلا أنهم اصروا على الصمود، حتى تحقق لهم ما أرادوا، فهنيئا لهم ولمن وقف معهم وساندهم.

مناسبة أخرى شهدها أيار هذا العام، أرجو أن نقول عنها يوماً أنها كانت مفرحة، وهي الاتفاق الذي وقع بين حركتي فتح وحماس لتطبيق بنود المصالحة، المتفق عليها في كل من القاهرة والدوحة، وأن لا يكون مصيرها كغيرها من الإتفاقات والتفاهمات، التي تم التوصل إليها سابقاً، وظلت حبراً على ورق، وسرعان ما تنصل منها من وقعوا عليها باشتراطات واستدراكات جديدة، حتى الآن الوضع يدعو إلى التفاؤل، لكن لا ندري ما تخبئه الأيام، والسابع والعشرين من أيار، موعد بدء عمل لجنة الانتخابات المركزية ليس ببعيد.

السابع والعشرون من أيار يحمل لي على الصعيد الشخصي إثنتين من المناسبات، إحداهما مؤلمة والثانية مفرحة، وقد حاولت أن أنسى الأولى بحيث تطغى عليها المفرحة، لكني لم أستطع، فكل شيء يذكرني بها.

في السابع والعشرين من شهر أيار عام ١٩٧٩، تركت بيتي وأهلي وتوجهت إلى القدس الغربية، حاملة روحي على راحتي وقنبلة في حقيبتي، لأضعها في محطة الباصات المركزية. لكن القدر كان لي بالمرصاد، لم تنجح العملية وأمسكت بالجرم المشهود، كان ذلك في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الأحد، وكان الجو خماسينياً حاراً، العرق يغطيني، والتعب من ركلات وصفعات الذين تجمهروا حولي من الإسرائيليين ينهكني، وتفكيري منشغل في كيفية إنقاذ ما يمكن انقاذه، وعدم التسبب بالأذى لآخرين. لكن أحسست للحظات أن شلالاً أصاب تفكيري، أصوات كثيرة عالية كانت من حولي، ربما لم يكن الوقت طويلاً ما بين الامساك بي ووضعي في سيارة المخابرات، إلا أنني أحسست أن دهراً قد مضى. في السيارة، ورغم أنني كنت محشورة في الكرسي الخلفي بين ضابطي مخابرات، تعمدا الالتصاق بي من الجهتين، ورغم الصفعات والبصاق الذي كان يغطي قسماً من وجهي، بينما القسم الأكبر منه مغطى بعصابة سوداء، لم ترفع عنه إلا في زنازين التحقيق. رغم كل شيء، إلا أنني تمالكت نفسي وألفت قصة اقتنع بها المحققون تقريباً، تدينني وحدي. إلا أن تطورات أخرى قد حدثت، قلبت الأمور رأساً على عقب، أدت إلى استمرار التحقيق لفترة طويلة، مع ما رافقه من تعذيب وإهانات.

أما المناسبة المفرحة، فهي أنني عندما ذهبت إلى طبيب النسائية لأول مرة، بعد أن علمت بأنني حامل للمرة الأولى، بعد عذاب طويل من العلاجات المؤلمة والمكلفة، وفقدان الأمل تقريباً من الإنجاب. وعندما قام الطبيب بحساب الفترة المتوقعة للإنجاب، قال لي أن أقصى موعد لدي هو الثالث من حزيران للعام ١٩٨٦، فوراً قلت: «سألد في السابع والعشرين من أيار». ضحك الطبيب ولم يفهم، أما زوجي فقد فهم وابتسم، ابتسامة تنم عن الدعم والمساندة.

لم يكن الحمل سهلاً وكان من الممكن أن أفقد الجنين في أي لحظة، لكن في السادس والعشرين من أيار، صحوت من نومي فزعة على انقباضات شديدة جاءت فجأة وبلا مقدمات، فعرفت أنها آلام المخاض. بعد حوالي ساعتين كنت في المستشفى، وقال الطبيب أنني سأنجب خلال ساعتين. خاب ظني وانتظرت، وأصبح الألم لا يطاق، فأطلقت العنان لصرخاتي بعد أن كبتها طويلاً.

مر ذلك اليوم بطوله ولم أنجب، والليل كذلك، وفي ظهيرة السابع والعشرين من أيار، قرر الطبيب إجراء عملية قيصرية، لأنه لم تكن الولادة الطبيعية ممكنة.

عنما افقت من البنج بعد العملية، سألت زوجي عن الساعة التي أنجبت فيها ابني، فقال عندما سمعت صرخته وأنا انتظر بالقرب من باب غرفة العمليات، كانت الساعة الثانية والنصف، أي في نفس اليوم والوقت. كما أنني ولدت في بداية أيار، وتوفي والدي أيضاً في الثاني من أيار العام الماضي، فله الرحمة.

itaf1957@yahoo.com

صاحب الإمتياز طاقم شؤون المرأة
طاقم شؤون المرأة
المشرفة العامة : سريدا حسين
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر
تحرير وتدقيق: عطاف يوسف
شارع الإرسال - مركز عواد ص.ب : ٢١٩٧ رام اللّه
هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ - فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦
بريد الكتروني: (watc_media@palnet.com)
الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها
تطبع في مطابع الايام